جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

المدن الصناعية الأردنية و أثرها في النشاط الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1996 – 2005)

إعداد الطالب
عبدالمجيد محمد سلامة القرالة

إشراف
الدكتور سعيد محمود الطراونة

رسالة مقدمـة إلـى عمـادة الدراسـات العليـا
استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستيـر
في الاقتصاد قسم اقتصاديات المال والأعمـــال

جامعة مؤتة، 2006

الإهداء

إلى أحب الناس إلى نفسي وقلبي أبي و أمـــــي .

إلى الزوجة العزيزة التي صبرت طويلا أم اليزيـد.

إلى من تشرق روحي برؤيته البهية ابني اليزيـــد .

إلى زهرة العمر ومهجة الفؤاد ابنتي الشهـــــد .

إلى كل أحبائي الأعزاء لهم كل المحبة والتقديـــر .

عبدالمجيد القرالة

الشكر والتقدير

بعد الحمد لله سبحانه وتعالى الذي أعانني على إعداد هذه الدراسة، أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الدكتور سعيد محمود الطراونة الذي منحني من جهده ووقته الشيء الكثير و أمدني بنصائحه وعلمه مما كان له الأثر الكبير في إخراج هذا البحث إلى حيز الوجود .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة وهم: الأستاذ الدكتور محمد القريشي والأستاذ الدكتور أحمد ملاوي والدكتور فؤاد كريشان لما أبدوه من اهتمام كبير لإخراج هذه الرسالة بالشكل المطلوب ولجهودهم الطيبة وملاحظاتهم القيمة لإفادة هذه الرسالة بمعلوماتهم العلمية العميقة والقيمة، كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من أعانني على إتمام هذا العمل، لما لهم علي من فضل . جزاهم الله كل خير، ولهم مني كل الشكر والمحبة والتقدير.

عبدالمجيد القرالة

فهرس المحتويات

المحتوى

قائمة الجداول

الملخص

المدن الصناعية الأردنية و أثرها في النشاط الاقتصاد الأردني

خلال الفترة (1996 – 2005)

عبدالمجيد محمد سلامة القرالة

جامعة مؤتة، 2007

تعتبر المدن الصناعية من أهم المشاريع الاقتصادية التي تنفذها الدول لتطوير قطاعها الصناعي بشكل خاص ومعالجة مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام. استهدفت هذه الدراسة تحليل وتقييم أثر وجود المدن الصناعية على النـاتج المحلـي الإجمـالي للفتـرة (1996– 2005) باستخدام نموذج الانحدار المتعـدد (Multiple Regression) بخمـس متغيرات هي (عدد الشركات، حجم الاستثمار، حجـم العمالـة، حجـم المبيعـات، حجـم الصادرات) وبالاعتماد على بيانات سنوية أصدرتها مؤسسة المدن الصناعية. وقـد بينـت نتائج الدراسة التأثير الكبير والإيجابي لمتغيرات حجم الاستثمار حجم العمالة وعدد الشركات على الناتج المحلي الإجمالي, وتبين أن النتائج تتفق مع النظريات الاقتصادية ومع الدراسات السابقة، من حيث أن حجم الاستثمار وعدد الشركات وحجم العمالة تؤثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

كما توصلت الدراسة وباستخدام طريق المربعات الصغرى الاعتيادية إلى وجود أثر إيجابي لمتغير حجم الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي, بينما لا يوجد أثر لمتغير حجم المبيعات على الناتج المحلي الإجمالي, ويعزى عدم وجود أثر لمتغير المبيعات لوجود علاقة ترابط قوية بين متغيري حجم المبيعات وحجم الصادرات.

هذا وقد قدمت الدراسة عدة توصيات بناء على نتائج الدراسة حيث كان أهمها, قيـام الحكومة بدعم وتشجيع إنشاء المدن الصناعية في مختلف أنحاء المملكة، إعطاء القطاعـات الصناعية التصديرية تسهيلات وإعفاءات جمركية وضريبية تمكنها من زيادة إنتاجها, زيادة الاهتمام بعملية البحث والتطوير وتوفير المخصصات المالية اللازمة لها. إجـراء دراسـات جدوى اقتصادية مسبقة للمشاريع الجديدة بهدف التركيز على المشاريع التي تخدم الاقتـصاد الوطني، إضافة إلى تشجيع الشركات الأجنبية الرائدة في مجال التصنيع على فتح فروع لها داخل المدن الصناعية، بهدف نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الصناعة المحلية.

Abstract

Jordanian Industrial Cities and their impact on the Jordanian Economic Activity during the Period (1996-2005)

Abdelmajeed Mohamad Salameh AL- Qaralleh

Mu'tah University, 2007

Industrial cities of the most important economic projects implemented by the States to develop its industrial sector in particular and to address their economic and social problems in general.

This study aims at analyzing and evaluating the impact of the industrial cities of GDP for the period (1996-2005) using multiple regression model (Multiple Regression) are five variables (number of companies, investment volume, the volume of employment, sales volume, the volume of exports), and relying on annual data published by the industrial cities.

The results of this study showed significant positive influence of variables investment volume, the volume of employment and the number of companies on the GDP. It turned out that the results are consistent with economic theories and with previous studies, in terms of the volume of investment, the number of companies and the size of employment have a positive impact on GDP.

As the study using a least squares to a positive impact of the variable volume of exports to GDP, including no trace of variable sales volume GDP, due to the impact of non-Jae variable sales because of a strong correlation between Mottagiri sales volume and the volume of exports.

This study has made several recommendations based on the results of the study as the most important, that the government would support and encourage the establishment of industrial cities in various parts of the Kingdom, giving the industrial sectors of export facilities and customs and tax exemptions enable it to increase production, increased attention to the research and development process and provide the necessary financial allocations. A pre-feasibility studies for new projects in order to focus. Conducting feasibility studies economic preconditions for new projects in order to focus on projects that serve the national economy, in addition to encouraging foreign companies lead in manufacturing to open branches in the industrial cities, with the aim of the transfer of advanced technology to local industry.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

تعد الصناعة من مقومات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أي دولة من الدول، وتزداد أهمية قطاع الصناعة لدى الكثير من الدول وخاصة الدول النامية منها، والتي تسعى جاهدة لتعويض ما فاتها من تقدم صناعي، وتقليص الفجوة الصناعية الكبيرة بينها وبين الدول المتطورة، وإيمانا منها أن التصنيع يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للشعوب, ويحد من مشكلة البطالة ويخلصها من الفقر والتخلف, ويحررها من التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة, ومن ثم اللحاق بركب الحضارة الحديثة.

والأردن كبقية دول العالم الثالث يعاني من مشاكل اقتصادية واجتماعية كتفاقم مشكلة البطالة، وتدني مستوى الدخل، وعجز في الميزان التجاري المتمثل في التباين بين الاستيراد والتصدير؛ لذا سعت الحكومات الأردنية المتعاقبة, وعلى نحو مكثف على تحسين المناخ الاستثماري في الأردن من خلال إعادة الهيكلة الاقتصادية، وتحرير التجارة والتخاصية، والاندماج في الأسواق التجارية الخارجية تدريجيا، وغيرها من السياسات التي تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي إلى معدلات تفوق معدلات النمو السكاني, وتقليل معدلات البطالة، والحد من مستويات الفقر، وتحسين أداء وفعالية القطاعين العام والخاص, كما عملت الحكومة الأردنية على إصدار قانون تشجيع الاستثمار؛ لجذب المستثمرين الأجانب للمشاركة في إنشاء وتطوير الصناعة الأردنية، وعمدت إلى توقيع الاتفاقيات التجارية مع دول العالم المختلفة، وخاصة مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة؛ لإيجاد أسواق للمنتجات الصناعية الأردنية، ولتشجيع الصادرات الأردنية إلى دول العالم.

وقد كان ومازال لمؤسسة المدن الصناعية الأردنية دور محوري وفاعل في تحقيق تلك الغايات، وتنفيذ السياسات المتعلقة بها، حيث أنها كانت ولا زالت الداعم الأساسي لحركة الاستثمار في الأردن من خلال إنشائها للعديد من المدن الصناعية

لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير خدمات البنية التحتية الضرورية للاستثمار, سواء كانت الخدمات الأساسية أو الخدمات المساندة، كما تهدف أيضا إلى عملية نقل التكنولوجيا، وخلق أقاليم صناعية جديدة في مناطق ريفية للمساهمة في تنمية تلك المناطق إذ أن إقامة التجمعات الصناعية في هذه المدن الصناعية، وتقديم التسهيلات الضرورية للمستثمرين، سيساهم في زيادة تركز المصانع، وزيادة الإنتاج الصناعي مما يعني زيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وتحسين مستوى الدخل وغيرها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

كما تساهم هذه المدن في تخفيض درجة التباين التنموي بين المناطق والأقاليم المختلفة, مما يؤدي إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأبناء هذه الأقاليم، وحل المشاكل الناجمة عن التخلف, والاستفادة من الإمكانات البشرية، وتهيئة طاقات المجتمع للاستغلال الأمثل، والرقي بالمجتمعات؛ لتصبح مجتمعات إنتاجية فاعلة بدلا من كونها مجتمعات استهلاكية معطلة الطاقات، وعبء على الاقتصاد الوطني, ومن هنا تأتي هذه الدراسة لبيان مدى تأثير إنشاء المدن الصناعية على الاقتصاد الوطني, من خلال معرفة مدى مساهمتها في زيادة حجم الصادرات الوطنية, وتلبية حاجات السوق المحلي من السلع والخدمات الصناعية, ودورها في حل مشكلتي الفقر والبطالة, وتطوير قطاع الصناعة الأردني, ومدى تأثيرها على المجتمع المحلي بشكل عام.

2.1 مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية القطاع الصناعي في دعم الاقتصاد الوطني باعتباره الركيزة الأساسية في أي اقتصاد، فإن مشكلة الدراسة تنحصر في طرح الأسئلة التالية:

1. ما هو تأثير حجم الاستثمار في المدن الصناعية على الناتج المحلي الإجمالي؟
2. ما هو تأثير عدد الشركات في المدن الصناعية على الناتج المحلي الإجمالي ؟
3. ما هو تأثير حجم العمالة في المدن الصناعية على الناتج المحلي الإجمالي ؟
4. ما هو تأثير حجم مبيعات المدن الصناعية على الناتج المحلي الإجمالي ؟

5. ما هو تأثير حجم صادرات المدن الصناعية على الناتج المحلي الإجمالي ؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة وبشكل أساسي لمعرفة آثار المدن الصناعية الأردنية على النشاط الاقتصادي الأردني ككل، وبيان مدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالبطالة، الميزان التجاري، الاستثمار، الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1996-2005)، كما وتهدف الدراسة التعرف إلى حجم الإنتاج الصناعي بهذه المدن الصناعية، وما نسبة مساهمته في الدخل الصناعي الأردني ؟

4.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الفاعل لقطاع الصناعة في رفد الاقتصاد الوطني, إذ يساهم مع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى, وبنسب متفاوتة في زيادة الدخل القومي. وتزداد أهمية قطاع الصناعة بالنسبة لدول العالم الثالث نظرا لاتساع مساحة الصحراء، وانحسار مساحة الأراضي الزراعية وبسبب الزيادة المضطردة في عدد السكان، وبالتالي فإن مقومات الصناعة في تلك الدول متوفرة ولا سيما في المدن الصناعية من خلال ما تقدمه من دعم لوجستي، ومناخ استثماري.

كما أن هذه الدراسة جاءت بعد الانتهاء من تنفيذ خمس مدن صناعية، ويجري الإعداد والتخطيط لإنشاء خمس مدن صناعية أخرى في السنوات القليلة القادمة، مما يتطلب التعرف على تأثير المدن الصناعية التي أنشئت على القطاع الصناعي الأردني بشكل خاص، وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، خاصة بعد أن تم التركيز على القطاع الخاص، والتحول نحو الخصخصة بهدف النهوض بالاقتصاد الأردني.

5.1 بيانات الدراسة:

تعتمد الدراسة على البيانات الرسمية المنشورة بالتقارير السنوية للبنك المركزي الأردني، وعلى النشرات السنوية لدائرة الإحصاءات العامة والبيانات

المستمدة من مؤسسة المدن الصناعية، وزارة التخطيط, وزارة الصناعة والتجارة ، غرفة تجارة عمان، وزارة العمل، بنك الإنماء الصناعي، والتقـارير و النـشرات السنوية للمصانع والشركات العاملة في المدن الصناعية.

6.1 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على استخدام الأسلوب التحليلي من خلال مؤشرات حجم الصادرات، حجم المبيعات، حجم العمالة، حجم الاستثمار، وعدد الشركات في المدن الصناعية الأردنية، وذلك لبيان أثر المدن الصناعية على جذب الاستثمار، الميـزان التجاري، استخدام العمالة، الناتج المحلي الإجمالي الأردني، وذلك من خلال استخدام المؤشرات الاقتصادية التالية:

1. قياس وتحليل تطور المؤشرات الرئيسية للمتغيرات الاقتصادية من الاستثمار، العمالة، الصادرات، المبيعات، وعدد الشركات.

2. نسبة الصادرات إلى المبيعات في المدن الصناعية $\frac{\text{الصادرات}}{\text{المبيعات}}$

3. نسبة الاستثمار لعدد العمالة في المدن الصناعية = $\frac{\text{الاستثمار}}{\text{عدد العمالة}}$

4. نسبة عدد العمالة في المدن الصناعية الى مجمـوع العمالـة فـي القطـاع الصناعي

$$= \frac{\text{عدد العمالة في المدن الصناعية}}{\text{إجمالي العمالة في القطاع الصناعي}}$$

5. تصنيف الاستثمار حسب الجنسية لبيان نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي الاستثمار في المدن الصناعية = $\frac{\text{الاستثمار الاجنبي}}{\text{إجمالي الاستثمار}}$

6. نسبة عدد الشركات في المدن الصناعية إلى إجمالي الشركات في القطاع الصناعي = $\frac{\text{عدد الشركات في المدن الصناعية}}{\text{إجمالي الشركات في القطاع الصناعي}}$

وسيتم كذلك استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتقدير مدى مساهمة وجود المـدن الصناعية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

$$Y= B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4+ U$$

حيث:

Y: الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع).

B_0: الثابت.

B_1, B_2, B_3, B_4: معلمات النموذج التي سيتم تقديرها.

المتغيرات المستقلة:

X1: حجم الصادرات.

X2: حجم العمالة.

X3: حجم الاستثمار.

X4: عدد الشركات.

X5 : حجم المبيعات.

U : حد الخطأ العشوائي.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 يمكن تقسيم المجمعات الصناعية إلى ثلاثة أقسام:

1. منطقة الصناعات أو حي الصناعة Industrial Zone

هي عبارة عن منطقة مخصصة للاستغلال الصناعي، لا تتضمن أي بنية تحتية، ولا أي مبادرة تنمية صناعية، وكل ما هناك لا يتعدى أجراء تنظيمي قانوني يحدد المنطقة التي تتوطن بها الصناعة، وتلك التي يسمح بدخول الصناعات إليها.

2. المنطقة الصناعية: Industrial Area

هي عبارة عن قطعة من الأرض اشترتها إحدى الهيئات العامة، أو الخاصة لتتولى تمهيدها، وتقسيمها إلى قطع مختلفة المساحة، دون خطة ما, استعدادا لبيعها أو تأجيرها إلى أصحاب المصانع الراغبين فيها، ولا تتضمن تقديم أي حوافز للمصانع مثل المباني اللازمة لها, أو المرافق العامة أو الخدمات المشتركة، وهي لا تقدم إلا إغراء واحدا، يتمثل في توفير قطعة الأرض الممهدة اللازمة للمصنع.

3. المدينة الصناعية Industrial City

هي عبارة عن قطعة من الأرض تتبع لهيئة عامة، أو خاصة تتولى تنميتها وفقا لخطة معينة، وتقسم قطعة الأرض إلى أقسام صغيرة تبنى عليها المباني للمصانع، وفقا لمواصفات المصانع التي ستشغلها، وتباع هذه المباني أو تؤجر لأصحاب المصانع كما توفر أحيانا قطع الأرض اللازمة لبعض المصانع ؛ كي تقيم هي عليها منشآتها الخاصة بها، وتوفر المدينة الصناعية لمصانعها المرافق العامة، والخدمات المشتركة الاقتصادية والاجتماعية والفنية، وتوفر لهم بعض الحوافز الخاصة ،وتخضع المدينة الصناعية إلى إدارة واحدة ومستمرة تدير كل هذه العمليات (الديب, 1973)

2.1.2 نشأة وتطور المجمعات الصناعية:

أنشئت أولى المجمعات الصناعية في مانشستر بانجلترا عـام 1896 وهـي مدينة ترافورد بارك Trafford Park وتلاها المجمع الـصناعي بـشيكاغو فـي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1899, وأنـشئت منـاطق للـصناعات بإيطاليـا عام1904, وظل التطور في هذا المجال بطيئاً, واقتصر على الدول المتقدمـة فـي البداية، حتى أخذت ظاهرة إنشاء المجمعات الصناعية بالانتشار السريع في النصف الثاني من القرن الماضي، خصوصاً بعد خوض دول العالم النامية هذه التجربة حيث دخلت بورتوريكو الميدان 1950 وتلتها الهند عام1960 ومن ثـم انتـشرت هـذه الظاهرة في أغلب دول العالم اليوم (الديب، 1973).

3.1.2 أسباب انتشار المجمعات الصناعية في الدول النامية:

إن انتشار ظاهرة المجمعات الصناعية في أغلب الدول النامية ارتبط بمجموعة من التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي شهدها العالم فـي العقـود الماضية، وبإسهامات الشركات متعددة الجنسيات، وتشجيع هذه الدول، ويمكن إجمال أسباب الانتشار بالتالي: (عبد الرحمن، 1994)

1- حرص الدول النامية على جذب الاستثمارات الأجنبية إليها .

اتجهت الدول النامية في الربع الأخير من القـرن الماضـي نحـو الانفتـاح الاقتصادي على العالم الخارجي، لأجل تطوير اقتصادياتها، والعمـل علـى تنميـة القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة القطاع الصناعي، حيث عمدت هذه الـدول إلى تقديم الكثير من الامتيازات، والخـدمات والإعفـاءات الجمركيـة، وخفـض الضرائب على الشركات الأجنبية، لأجل استقطابها للقيـام باسـتثمارات صـناعية بداخلها تؤدي إلى توفير فرص العمل، وتساعد على نقل التنمية الصناعية الحديثـة إليها، لكي تلعب دورا فاعلا في التنمية الصناعية والاقتصادية.

2- حرص الدول المتقدمة على نقل بعض صناعاتها التحويلية إلى الدول النامية.

أخذت الكثير من الدول المتقدمة في العالم على نقل بعض صناعاتها التحويلية إلى الدول النامية مستفيدة من توفر الأيدي العاملة الرخيصة، والمواد الأولية الضرورية للصناعة، وكذلك القرب من الأسواق المستهدفة، مما يقلل من تكاليف النقل والشحن، ويزيد من قدرات هذه الصناعات على المنافسة أمام الصناعات الأخرى المنافسة لها.

3- نجاح الكثير من الدول النامية في إنشاء الصناعات التحويلية .

نجحت الكثير من الدول النامية في إنشاء الصناعات التحويلية ؛ بسبب توفر مقومات الصناعة بها من طاقة، وأيدي عاملة، ومواد أولية، وكبر حجم السوق في بعض هذه الدول، ولسهولة الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لمثل هذه الصناعات التحويلية، وخاصة في الدول النامية ذات الكثافة السكانية العالية، كالهند والدول النفطية الغنية كدول الخليج العربي.

4- توجه الدول النامية نحو التنمية الصناعية

تقوم غالبية الدول النامية على تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي، وذلك بإعطائه الحوافز والامتيازات والإعفاءات الضريبية المناسبة التي تشجعه على إنشاء الصناعات المختلفة التي تلبي حاجات السوق المحلي، وتزيد من حجم الصادرات الصناعية، حيث عملت أغلب الدول النامية على سن التشريعات القانونية التي تسهل الإجراءات الحكومية المتعلقة بالاستثمار في قطاع الصناعة ومهدت لها بإنشاء البنية التحتية، وتوفير الإمكانات الفنية والإدارية والبشرية اللازمة لإقامة المشاريع الصناعية المختلفة.

4.1.2 أهداف المجمعات الصناعية:

تختلف أهداف إنشاء المجمعات الصناعية بين دول العالم المختلفة, سواء المتقدمة أو النامية منها على حد سواء، فيما تركز الدول المتقدمة على ضبط التوطن الصناعي من تطوير المناطق، وتخطيط المدن، ونقل الصناعة من المناطق المكتظة

بالسكان إلى المجمعات الصناعية، وتشغيل العمالة الكاملة في المناطق المتخلفة منها تركز الدول النامية على كل من تشجيع حركة التصنيع، وتنمية المجتمعات، فمـثلاً: في بريطانيا كان الهدف من إقامة المجمعات الصناعية في المناطق المختلفة لتنميتها ولحل مشكلة البطالة، أما في الهند فقد كان الغرض من إقامتها هو تطوير الصناعات الصغيرة، وتنميتها وفي الولايات المتحدة كان الهدف من إقامتها هو تخطيط أراضي هذه المناطق، وتقسيمها بحيث تستوعب اكبر عدد ممكن مـن المـصانع الـصغيرة والكبيرة، أما في كل من بورتوريكو وايرلندا فقد أنشأت المدن الـصناعية لجـذب المستثمرين الأجانب لإقامة فروع لمصانعهم فيها فضلا عن لتـشجيع الـصناعات المحلية، ومن هنا يمكن تلخيص الأهداف من إقامة المجمعات الصناعية إلى ثلاثـة عوامل رئيسية (عبدالرحمن, 1994):

1. أهداف تشجيع ودعم التصنيع:

تشكل المجمعات الصناعية أداة رئيسة لتـشجيع ودعـم وإنـشاء وتوسـيع الصناعات، وخاصة صغيرة الحجم منها، لما توفره مـن قطعـة الأرض ،وإقامـة المباني اللازمة عليها, ثم تؤجرها للمصانع مقابل إيجار مخفـض, أو تبيعهـا لهـم بالأجل وعلى أقساط مريحة، مما يخفف من الأعباء المالية الملقـاة علـى عـاتق أصحاب المصانع وبالتالي يوجه رأس ماله لـشراء المعـدات والآلات اللازمـة لعمليات الإنتاج.

وتقدم المجمعات الصناعية أيضا الخدمات الضرورية، والمساعدات المختلفة، وتستفيد المصانع من ذلك بانخفاض التكاليف واختصار الوقت فيما لو قام كل مصنع بالحصول على هذه الخدمات بنفسه وعلى انفراد.

وكذلك تعمل المجمعات الصناعية على تحقيق ظاهرة الترابط الصناعي والتي تخفض بدورها من كلفة النقل، وذلك لأن الإنتاج الصناعي لأحد المصانع يـستخدم كمادة أولية في مصنع آخر، وتقلل أيضاً المجمعات الصناعية من عنصر المخاطرة بالنسبة إلى أصحاب المصانع، وذلك لأنها تقدم لهـم الأرض الممهـدة، والمبـاني المشيدة، والخدمات الضرورية ومن ثم لا يتحمل المستثمر خسارة كبيرة في حالـة فشله، وذلك لأنه يمكن تأجير مبنى المصنع إلى مصنع آخر، حيث يزيد الطلب على

مباني المصانع في الدول النامية عن المعروض منها.

وتعد المجمعات الصناعية بما تقدمه من ارض ومبان ، ومرافـق وخـدمات ومغريات أفضل بؤره تتوطن فيها المصانع الأجنبية، حيث تتركز هذه الحوافز التي تمنحها بعض الدول النامية للمصانع الأجنبية في المجمعات الصناعية، كمـا هـو الحال في الهند، وجزيرة بورتوريكو، حيث استطاعت الأخيرة أن تجذب إليها الكثير من المصانع الأجنبية، معتمدة على ثلاثة عوامل رئيسية، وهي الإعفاءات الضريبية ورخص الأيدي العاملة، وإنشاء المجمعات الصناعية التي تقدم المبـاني الفـسيحة المشيدة، وفقا للمواصفات المطلوبة، وتقديمها الحوافز المالية والطبيعية.

ويتضح مما تقدم بأن المجمعات الصناعية تعمل على تعبئة المـوارد الماليـة للاستثمار في ميدان الصناعة، وتشجيع رأس المال الخاص إلى دخول هذا الميـدان وتحقق مزايا كثيرة من تخطيط المدن والضواحي وعاملا مـشجعا علـى إنـشاء الصناعات الصغيرة، والتي تلعب دورا هاما في التنمية الصناعية (التنير، 1978).

2. أهداف تنمية المجتمع أو البيئة المحلية.

تساعد المجمعات الصناعية على نقل الصناعة إلى الجهات الأقل تصنيعا فـي ضواحي المدن والجهات الريفية، مما يقلل من الازدحام، وتنشأ المصانع في مناطق العمال، الأمر الذي يساعد في تخفيض أو منع الهجرة من المنـاطق الريفيـة إلـى المناطق الصناعية المزدحمة بحثا عن العمل، وتساعد أيضا على تحقيق مبدأ التوزيع العادل للإنتاج الصناعي، وتوفير فرص العمل لامتصاص البطالة، وجذب صناعات جديدة تختلف عن الصناعات القائمة بالمنطقة، وبالتالي يتحقق الانتعاش الـصناعي الذي يوسع قاعدة الإنتاج والعمل لسكان المناطق المحيطة بالمجمعات الصناعية

3. أهداف تطوير المجمعات والمناطق السكانية:

تساعد المجمعات الصناعية على تطوير المناطق السكانية من خلال تخطـيط المدن، والبلدات القائمة، لأنه عندما يتم تحديد الموقع المختار للمجمع الصناعي فإن الإدارة المحلية تضع للمدينة خطط تتناسب مع توطن المجمع الصناعي بها، وتـوفر له المرافق العامة، والخدمات المشتركة وبدورها توفر المجمعات الصناعية البيئـة

المناسبة للمصانع لتجذب إليها المصانع المكتظة بداخل المجمعات السكانية، مما يخفف الضغط عن المدن الكبرى التي تعاني من الاكتظاظ السكاني، وشدة الازدحام.

ومع التوطن السليم للمجمعات الصناعية، وتنظيم حركة النقل منها واليها وتحديد الشرايين الرئيسة إليها، يمكن تخفيف الازدحام على المدينة، وقلبها ويتم تنسيق العلاقة بين الاستغلال الصناعي والسكني والتجاري للأرض في المدينة بحيث لا يترتب عليها مضايقات للمساكن، والمتاجر، والصناعات الأخرى، المجاورة للمجمعات الصناعية (الديب، 1973).

5.1.2 تجارب بعض الدول في إنشاء المجمعات الصناعية

تفاوتت الدول في تاريخ إنشائها للمجمعات الصناعية والأهداف التي أنشئت من اجلها، حيث كانت المملكة المتحدة أولى الدول التي مارست الفكرة عمليا ولحقها كل من الولايات المتحدة، وإيطاليا، وبقية دول العالم المتقدمة، والنامية، وذلك لأهمية هذه المجمعات الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية بمفهومها الشامل وعليه سيتم تلخيص تجارب بعض الدول المتقدمة مثل: بريطانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وبعض الدول النامية مثل الهند ،وجزيرة بورتوريكو (الديب، 1973).

1. المملكة المتحدة

تعد بريطانيا من الدول الرائدة، والأقدم في إقامة المجمعات الصناعية، حيث أنشئت أول مدينة صناعية خاصة في العالم سنة 1896، وهي مدينة ترافورد بارك (Trafford Park)، وتلتها مدينة اسلا في سنة 1924، وأنشئت هذه المدن على أسس تجارية بهدف تحقيق الربح المادي، وهي لا تتلقى أي مساعدات من قبل الحكومة البريطانية، وبسبب الكساد العالمي عام 1929-1931 وتأزم الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فقد أصدرت الحكومة البريطانية قوانين المناطق الخاصة سنة 1934– 1937 لمعالجة وضعها الاقتصادي والاجتماعي، بهدف إنعاش المناطق الخاصة التي تعاني من الكساد الاقتصادي، والاجتماعي، وارتفاع معدل البطالة بصفة عامة، وأخذت الحكومة تشجع التنمية الصناعية بهذه الجهات لإقامة المدن الصناعية التي تهدف لتحقيق الربح، وكانت تشتري الأرض وتمهدها وتقيم

عليها المباني وتزودها بالمرافق العامة، والخدمات المشتركة، ثم تؤجرها للمـصانع مع تقديمها للامتيازات المالية، وتخفيض الإيجار والعوائد والضرائب.

وأنشأت الحكومة البريطانية أول مدينة عامة، لا تهدف لتحقيق الربح، بل لأجل تحقيق التنمية الصناعية، وتطويرها في وادي التيم The Team Valley في منطقة درم سنة 1936 في ظل التشريعات التي صدرت في سنة 1934– 1937.

أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد أخذت الدولة على عاتقها إعادة بناء مـا دمرته الحرب ولذلك أعطت هيئة التجارة Board of Trade سلطات واسعة تتمثل بتمويل، وتوجيه مؤسسات المواقع الصناعية، حيث سنّت قوانين سنة1945 – 1950 لضبط توزيع الصناعة بالدولة وتشجيع أصحاب الصناعة علـى إنـشاء، وتوسـيع مصانعهم في المناطق الخاصة، وذلك بتقديم الأرض الممهدة والمبـاني، والمرافـق العامة، والخدمات اللازمة مع إعطائهم بعض الامتيازات والمغريات المالية.

وأصبحت هيئة التجارة Board of Trade هي التي تتحكم بتوطن الصناعة كبيرها وصغيرها، قديمها وحديثها بكل الدولة، وأصبح من غير الممكن إقامـة أي مصنع في أي وقت، وبأي مكان إلا بعد الحصول على ترخيص صناعي من هيئـة التجارة، وكان الهدف من وراء ذلك هو التحكم فـي إحجـام المـدن التـي نمـت وتضخمت، ووقف غزو النمو الحضاري للأرض الزراعية، والحـد مـن تـضخم استثمارات المرافق العامة في منطقه ما، وحرمان الأخرى منها كما أن هذا الإجراء يهدف إلى زيادة فرص العمل في مناطق التنمية، وتدعيم العلاقـة بـين الاسـتثمار الصناعي، والتوطن الصناعي من ناحية وبين برامج التخطيط القومي والمحلي مـن جهة أخرى.

الولايات المتحدة الأمريكية

نشأت بعض المجمعات الصناعية في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، لكن لا تنطبق عليها مواصفات المدينة الصناعية، وتعتبر منطقـة The Clearing Industrial District بشيكاغو هي أول مدينة أنشئت سنة 1899وتلتها بعد ذلـك مدينة في كنساس سنة 1900، وأخرى في نيويورك سنة 1936، وتطـور إنـشاء المدن الصناعية في الولايات المتحدة، ولكن بشكل بطئ في المرحلة الأولى، وثم بدا

يقفز منذ الخمسينات من القرن الماضي حتى بلغت 302 مدينة سنة 1957 وقفز هذا الرقم إلى 1000 مدينة سنة 1960 أي انه تضاعف أكثر من ثلاث مرات في ثلاث سنوات.

وترجع سرعة انتشار المدن الصناعية إلى رغبة القطاع الخاص في البعثـرة والانتشار الجغرافي للصناعة، وشجعت الحكومة المركزية هذا الاتجاه لأسباب أمنية ولأنه يتماشى مع سياستها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفضلا عـن ذلك فان الانتشار الصناعي يعطي أصحاب المصانع المقدرة على التنافس، والتغلب على مشكلة نقص الخامات اللازمة للصناعة في المناطق الأصلية التي تقـوم بهـا المصانع كما انه يسهل لهم الحصول على الأيدي العاملة فـي المواقـع الجديـدة، والاستفادة من وسائل النقل، كما أن سرعة انتشار المدن الصناعية ترجع إلى التوسع الصناعي الذي حدث في تلك الفترة، وان لم تساهم الحكومـة المركزيـة بطريقـة مباشرة من جانبها في إنشاء المدن الصناعية إلى أن سياسة إنشاء المـدن تـأثرت بالسياسة التي انتهجتها الحكومة سنة1951 والتي دعت فيها لاعتبارات اسـتراتيجية إلى بعثرة الصناعة والمصانع في كل أرجاء الدولة.

وتعتمد الحكومة الفيدرالية على القطاع الخـاص، والـسلطات المحليـة فـي الولايات من اجل تنفيذ سياسة بعثرة الصناعة وانتشارها وتقدم حكومات الولايـات المحلية خاصة في الولايات والمدن الأقل تقدما وتصنيعا حوافز وخـدمات لتـشجع المدن مثل: إيجاد الإدارة الماهرة وشق الطرق، وإنشاء المرافق العامة، والنقل العام، وتوفير فرق الإطفاء، والأمن، والمدارس، والمستشفيات، والمتاجر، وأماكن الترفيه، والمساكن وتقدم أيضا الحوافز المباشرة مثل: إجراءات البناء المرنة وأسعار البيـع المخفضة والإيجار المخفض، ومنح قطعة من الأرض الفضاء والمبـاني، وتقـديم القروض بفوائد مخفضه، والإعفاءات الضريبية، وغير ذلـك، وتعطـي تـسهيلات خاصة لمصانع المؤسسات ذات الشهرة المحلية، والقومية في المدن الصناعية، ممـا يساعد على جذب مصانع أخرى للمدينة.

إيطاليا:

أنشئت أول مناطق للصناعات Industrial Zones في إيطاليا نتيجة لتعـاون الإدارات المحلية مثل: مصالح البلدية، وغرف التجـارة، واتحـادات الـصناعات، والهيئات العامة والخاصة؛ فقد أنشأت البلدية منطقة الصناعات فـي نـابولي سـنة 1904 كما أنشأت منطقه أخرى في قطانيا بصقليه عام1953وأنشئت سبع منـاطق أخرى للصناعات ما بين1917-1947 بشمال البلاد المتقدم من الناحية الصناعية أما الجنوب المتخلف اقتصاديا واجتماعيا فلم يخصه إلا منطقتين فقط للصناعات أحدهم في نابولي والأخرى في صقليه.

وحصلت مناطق الصناعات التي نشأت نتيجة القانون على منح مالية حكومية أو قروض بفائدة مخفضة، أو بلا فائدة أحيانا، كما تحملت الحكومـة المركزيـة أو المحلية بعض الأعمال في مناطق الصناعات مثل تمهيد الأرض، وإنشاء المرافـق العامة، وغيرها، وتختلف مناطق الصناعات عن المدن الـصناعية بأنهـا لا تـوفر مباني جاهزة بل يقتصر عملها على تمهيد الأرض وتـوفير الخـدمات والمرافـق العامة.

وقدمت مناطق الصناعات التي تم إنشاؤها الحوافز، والخـدمات الـضرورية لجذب الصناعات إليها، فقد استفادت المصانع من إعفـاءات ضـريبية أو قـروض بفوائد مخفضة، أو منح مالية، أو تعرفه مخفضة للنقل على السكك الحديديـة، كمـا أعفيت الآلات المستوردة من رسوم الاستيراد، وتمتعت منتجاتها بتفضيل حكومي في الصفقات التي تعقدها الحكومة.

وأنشأت الحكومة الإيطالية (هيئة تنمية الجنوب) سنة 1950, وأصدرت قانونا سنة 1957 يتعلق بتنمية جنوب إيطاليا، ويبيح هذا القانون للهيئات الإقليمية المحلية وغرف التجارة والصناعة وغير ذلك من الهيئات المختـصة والمهتمـة أن تكـون كنسورتا (Consortia)، أي مؤسسة عامة تتولى إنشاء مناطق التنميـة الـصناعية الكبيرة، وكذلك البؤرات الصناعية، وتقوم هذه الهيئات بتـوفير الأرض الممهـدة، والمرافق العامة الضرورية اللازمة للصناعة، وتقوم بالتنسيق مع السلطات المحليـة للحد من المركزية في كل شيء .

وقد أعطيت سلطات واسعة للكونسورتا ليمكنها من تخطيط، وتـوفير وإدارة المرافق التي تحتاج إليها منطقه التنمية الصناعية، والبـؤرات الـصناعية وكـذلك لتمهيد، وبيع وتأجير المواقع، وأيضا لتشييد مباني المـصانع لبيعهـا، أو تأجيرهـا وحصلت الكونسورتا أيضا على امتيازات ضريبة، وأصبح لها الحق في نزع ملكية الأرض والمباني اللازمة للصناعة.

الهنـد:

آمنت الهند بأهمية الدور الذي تلعبه المدن الصناعية في اقتصاديات الدول لا سيما المتخلفة منها ؛ ولهذا اتخذت الحكومة الهندية إجراءات متنوعة لـدعم حركـة التصنيع بالبلاد, كان أبرزها إنشاء المدن الصناعية في بلادها.

ويرجع ذلك إلى أن الفكرة الحديثة تحتاج إلى مبـادرة حكوميـة لتختبرهـا وتثبت نجاحها , وبالتالي يتبناها القطاع الخاص وتجذبه للمشاركة في العمل وبنـاء على ذلك فقد أنشأت الحكومة المركزية مدينة أو كلاها بالقرب من نيـودلهي سـنة 1953 وفي نهاية عام 1959 بلغ عدد المدن الصناعية التي أنشأتها الحكومـة 100 مدينة، وبعد ذلك قررت الحكومة المركزية الهندية إسناد مـسؤولية إنـشاء وإدارة المدن الصناعية إلى حكومات الولايات على أن تقوم هي بتغطية التمويـل الـلازم وبدورها قامت حكومات الولايات الهندية، بتكوين مؤسسات من أجـل إدارة المـدن الصناعية، بينما توفر الحكومة المركزية الهندية لحكومات الولايات القروض لشراء الأرض ،وإقامة المباني، وتوفر المرافق العامة، والخـدمات المـشتركة، وتتحمـل الحكومة المركزية نفقات الأعمال التحضيرية مثـل المـسح الهندسـي المعمـاري والتخطيط والتصميم.

وعندما ثبت نجاح تجربة الحكومة الهندية في إنشاء المدن الصناعية تشجعت مؤسسات القطاعين الخاص والتعاوني على الدخول إلى هذا الميـدان، وقـد أنـشأ القطاع الخاص أول مدينة صناعية عام 1960 بولاية مدارس في كوم، وفـي عـام 1966 كان يوجد بالهند سبع مستعمرات صناعي، تعمل بكامل طاقتها تتبع القطـاع الخاص، وبدأ التشغيل في تسع مستعمرات صناعية أخرى، وكان العمل جاري فـي إنشاء 23 مدينة صناعية أخرى للقطاع الخاص.

وتقدم المدن الصناعية مباني مختلفة الإحجام للمصانع أما على سبيل الإيجار أو تباع لهم فورا، أو بالتقسيط، وتعطي مصلحة الصناعات من جانبهـا مـساعدات للمصانع التي تستقر في المدن وإعطائها الأفضلية والأولوية في شـراء المعـدات والآلات، بناء على تزكية معاهد الصناعة الصغيرة، كما تقدم لها القروض من سلطة الولاية وتتولى معاهد الصناعات الصغيرة توفير الخدمات الاستـشارية للمـصانع المستقرة في المدن وتعقد الحكومة مع مصانع المدن الصفقات لتسويق إنتاجها مـن خلال المؤسسة القومية للصناعات الصغيرة.

وقد قررت الحكومة الهندية أن عملها في هذا المجال سـوف يقتـصر فـي المناطق المتقدمة على تقديم الأرض الممهدة، والخدمات فقط. بينما تترك إقامة مباني المصانع لأصحاب الصناعة أنفسهم، أما في المناطق الريفيـة والبلـدات المتخلفـة صناعيا فسوف تستمر الحكومة في إنشاء المدن الصناعية بما فيها المباني وإمدادها بالمرافق والخدمات الضرورية (الديب، 1973).

بروتوريكو:

تقع جزيرة بورتوريكو في البحر الكاريبي بالقرب من الولايات المتحدة وهي دولة صغيرة تعاني من شح الموارد الاقتصادية ،وزيـادة عـدد الـسكان بـسرعة وضعف القطاع الصناعي فيها، ولمواجهة المشاكل الاقتصادية والتغلب عليها عمدت الحكومة في سنة1950على تكوين شركة بورتوريكو للتنمية الصناعية وهي عبـارة عن مؤسسة عقارية تنشئ وتمول المباني الصناعية.

وهدفت الحكومة من إنشاء شركة بورتوريكو للتنمية الصناعية إلـى جـذب المصانع الأوروبية والأمريكية للتوطن فيهـا مـستفيدة مـن العلاقـات الـسياسية والاقتصادية، والقرب الجغرافي من الولايات المتحدة، ولتحقيق هذا الهـدف قـدمت الحكومة مساعدات ومغريات كبيرة، وكانت التخفيضات الضريبية من أهم العوامـل التي جذبت الصناعة للجزيرة، حيث كان يعفى أصـحاب المـصانع مـن معظـم الضرائب المحلية، ولمدة عشر سنوات.

وقدمت لهم الحكومة أيضا مساعدات مالية تشمل مساهمتها فـي رأس مـال المصانع بشروط بسيطة كما تقوم بالأبحاث الاقتصادية والهندسية وتـوفر العمـال

وتدريبهم وتقدم الأرض والمباني وفقا لمواصفات المصانع ثم تبيعها وتؤجرها لهم بإيجار زهيد وتوفر لهم المرافق العامة والخدمات المشتركة، وقد حققت بروتوريكو نجاحات كبيرة في سياستها حيث استطاعت أن تجذب أكثر من 700 مصنع من الولايات المتحدة الأمريكية ما بين1951-1962 للتوطن بالجزيرة، ويعود سبب ذلك إلى الإعفاء من الضرائب، ورخص الأيدي العاملة، وان تصاميم المدن الصناعية ومبانيها وخدماتها، ومرافقها مصممة أساسا لإرضاء أصحاب الصناعة الأمريكية أكثر من المستثمر المحلي، ومعنى هذا أن اتجاه سياسة المدن الصناعية في بورتوريكو تختلف عن نظيرتها المتبعة في الدول النامية،ففي بورتوريكو تهدف هذه السياسة إلى جذب رأس المال الأمريكي والأوروبي، لإنشاء المصانع في الجزيرة، أما سياسة المدن الصناعية في بقية الدول النامية فتهدف أساسا إلى تعبئة الموارد المحلية، وتشجيعها على الدخول إلى ميدان الاستثمار الصناعي وبدرجة اقل إلى جذب الصناعة الأجنبية ودلت تجربة بورتوريكو على أن الدول النامية لو أرادت أن تنجح في جذب المصانع الأجنبية إليها فلا بد وان تكون المباني ،والمرافق والخدمات المشتركة في المدن الصناعية مصممة بطريقة ترضي المصانع الأجنبية (الديب، 1973).

2.2 الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المدن الصناعية الأردنية محدودة، وكان من أهم هذه الدراسات:

1. **دراسة (الحمداني**, 1991) وكانت بعنوان (مؤسسة المدن الصناعية دراسة وتطبيق للتوطن الصناعي في الأردن), وكان من أهم أهداف هذه الدراسة هو:
   أ دراسة التوطن الصناعي وتحليل نظرياته و أهميته بالنسبة للدول النامية.
   ب دراسة دور مؤسسة المدن الصناعية في التقليل من تبعثر الصناعات داخل المملكة وإزالة العقبات أمام المستثمرين الصناعيين الأردنيين.
   ج محاولة تحديد المشاكل التي تواجهها الصناعات في المؤسسة ودراسة الحلول الممكنة لها ودراسة أهم السبل الكفيلة التي تجعلها تلعب دورا أكثر فاعلية.

د وخلصت هذه الدراسة إلى أن التوطن الصناعي في الأردن يتأثر بثلاث عوامل هي اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية، وأن العوامل الاقتصادية المؤثرة فـي التوطن الصناعي في الأردن كان أبرزها عامل القرب من السوق، يليه عامل توفر الخدمات المقدمة للمستثمرين، وأما البنية التحتيـة ومـصادر الطاقـة، والتسهيلات الحكومية والمواد الأولية، والقوى العاملة ورأس المال فقد كـان أثرها ضعيف جدا حيث لم تشكل عوامل جذب أمام المستثمرين الصناعيين.

2- **دراسة (عبدالرحمن، 1994)** وهي بعنوان (التنمية الصناعية في العالم الثالـث وهي دراسة ميدانية على منطقة الرسيل الصناعية بسلطنة عمان) وقد ركـزت هذه الدراسة على مجموعة من القضايا أهمها:

أ إن عملية إنشاء المناطق الصناعية في العالم الثالث, ترتبط بسياسات التنمية الصناعية أو التوطن الصناعي.

ب تحديد المشاكل التي تواجهها عمليـة التنميـة الـصناعية والمنـاطق الصناعية وكيفية وضع الحلول لها, وإمكانية تكـرار تجربـة المـدن الصناعية مستقبلا.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

ا - ارتباط عملية إنشاء منطقة الرسيل الصناعية بواقع التغيرات الاقتصادية

ب مساهمة منطقة الرسيل الصناعية في تغير نمط الإنتاج الاقتـصادي العمـاني التقليدي .

ج - زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.

د - إبراز أهمية دور القطاع الخاص في عملية التنمية الصناعية وخاصـة فـي الصناعات التحويلية والتركيز عليه وتشجيعه.

هـ- توضح مؤشرات استخدام العمالة المحلية في منطقة الرسيل الصناعية علـى زيادة الاعتماد على القوى العاملة المحلية، وخاصة في المراحل القادمة.

3. **دراسة Aswicahyono H.ll 1995** وهي بعنوان (محددات الملكية الأجنبية للتصنيع في الدول النامية, حالة دراسية بدولة اندونيسيا) وهدفت هذه الدراسـة إلى بيان محددات مشاركة الاستثمارات الأجنبية فـي قطـاع الـصناعة فـي

اندونيسيا, وأظهرت الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة في مـشاركة رأس المـال الأجنبي لقطاع الصناعة في اندونيسيا، هو مدى توفر الكثافة العمالية اللازمـة للصناعة، ومستوى التقدم التكنولوجي، ومدى القدرة علـى تـرويج وتـسويق المنتجات الصناعية، وإضافة إلى حجم السوق، والسياسة الاقتصادية المحلية.

4. **دراسة (عقل, عام 1996)** وكانت بعنوان (مدينة سحاب ودورها فـي التنميـة الاجتماعية والاقتصادية), وكانت تهدف هذه الدراسة إلـى إبـراز دور تجمـع الصناعات وتأسيس المدينة الصناعية في مدينة سحاب بتنمية المنطقة اقتـصاديا واجتماعيا من خلال إظهار مدى توفر فرص العمل في المهن المختلفة, وكـذلك دور الصناعات في تطوير مدينة سحاب بشكل خاص, و الإفـادة مـن تركـز الاستثمارات المالية والبنية التحتية وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ تساهم مدينة سحاب الصناعية بنسبة 10.7% من حجم الإنتاج الصناعي.

ب بلغت إنتاجية العامل على مستوى القطاعات جميعهـا فـي مدينـة سـحاب الصناعية 29.509 دينار سنويا لعام 1994 وكانت أعلى إنتاجية للعمال من نصيب الصناعات الخشبية، حيث بلغت إنتاجية العامل 97.283 دينار سنويا.

ج بلغ معدل النمو في حجم الاستثمارات عام 1995 حـوالي 39.2% مقارنـة بعام 1994 وكانت أعلى نسبة من نصيب الصناعات الغذائية، حيث بلغـت 111%.

د كان النصيب الأكبر من الاستثمارات المالية في مدينة سحاب الصناعية لعام 1995 من نصيب المستثمرين الأردنيين بنـسبة 83.4% ثـم المـستثمرين العرب بنسبة 9.2% ثم الاستثمار الأجنبي بنسبة 1.9%، ثـم الاسـتثمارات المشتركة بنسبة 5.5%.

ه اعتماد الصناعات في توفير المواد الخام اللازمة للصناعات على المـصدر الأجنبي بالدرجة الأولى بنسبة 42.9% ثم المصدر المحلي بنسبة 32.2% ثم المصدر العربي بنسبة 24.9%.

و كانت أهم العوامل التي أدت إلى الاستثمار في مدينة سحاب الصناعية هـي البنية التحتية بنسبة 61.3% من المستثمرين، والموقـع الجغرافـي بنـسبة

30.6% مـن المـستثمرين والتـسهيلات الـصناعية بنـسبة 8.1% مـن المستثمرين.

5. **دراسة (كمشكى، 1996)** بعنوان (عوامل نجاح المناطق الصناعية الحرة تجربة المنطقة الحرة بجبل علي) وهدفت هذه الدراسة إلى التعـرف علـى العوامـل الرئيسة التي تلعب دورا كبيرا في جاب المؤسسات الاقتصادية للعمل بالمنـاطق الصناعية الحرة ومعرفة ما إذا كانت أهمية هذه العوامل تتغير تبعـا لطبيعـة نشاط المؤسسة وجنسيتها وذلك من خلال دراسة تجربة المنطقة الحـرة بجبـل علي في دولة الإمارات العربية المتحدة , وخلصت هذه الدراسة إلى نتائج عـدة كان أبرزها أن العوامل الرئيسة لاختبار المؤسسات الصناعية للاسـتثمار فـي المنطقة الحرة بجبل علي هي تسهيلات البنية التحتية وموقع جبل علي، والأنظمة والقوانين والتشريعات المعمول بها في المنطقة الحرة بجبل علي.

6. **دراسة (الخوري، 2000)** وهي بعنوان (المناطق الحرة والمنـاطق الـصناعية المؤهلة في الأردن)، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان الميزات الاقتـصادية التـي تتمتع بها هذه المناطق وأثرها على الاقتصاد الأردني والذي يشهد توسـع فـي إنشاء مثل هذه المناطق في مختلف محافظات المملكة , وخلصت هذه الدراسـة إلى نتائج عدة كان من أهمها أن المناطق الصناعية المؤهلة (Q I Z) في الأردن لها دور كبير في جذب الاستثمارات، وخلق فرص عمل كبيرة تخفف من نـسبة البطالة في الأردن.

7. **دراسة (الشبول، عام2001)** بعنوان(محددات الاستثمار فـي مدينـة الحـسن الصناعية في اربد) وهدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف علـى أهـم العوامل الجاذبة للاستثمارات في مدينة الحسن الـصناعية مـن وجهـة نظـر المستثمرين في مدينة الحسن الصناعية وبيان أهمية التأهيل الـصناعي لمدينـة الحسن الصناعية و أثرها على زيادة حجم الاستثمار في المدينة , وإبراز أهمية وتطور المدن الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية للاقتصاد الأردني وخلصت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية -:

أ- إن عوامل جذب المستثمرين للاستثمار فـي مدينـة الحـسن الـصناعية هـي الإعفاءات الضريبية، وسهولة الإجراءات المتعلقة بإنشاء الـصناعة وتـوفر الأمن والاستقرار لدى المجتمع الأردني والبنية التحتيـة، ورخـص الأيـدي العاملة، بالرغم من عدم رضا المستثمرين عن مستوى المهارة الفنية المطلوبة منها.

ب- إن اعتماد مدينة الحسن الصناعية، كأول منطقة صناعية مؤهلة في العالم يمكن لمنتجاتها المستوفية لشروط التأهيل من الدخول للأسواق الأمريكية معفاة مـن الرسوم الجمركية، ولا تخضع لقيود التجارة مع الولايـات المتحـدة وطلـب المعاملة بالمثل لعب دوراً كبيراً ومهما في جذب الاستثمار إلى مدينة الحـسن الصناعية، وخاصة الأجنبية منها وتحديـدا فـي قطـاع صـناعة الملابـس والمحيكات بشتى أنواعها.

ج. تعد مؤسسة المدن الصناعية ركيزة أساسـية، وعنـصراً فـاعلا فـي جـذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى المدن الصناعية في المملكة وذلك من خلال توفيرها للبنية الأساسية اللازمة للانتاج، وما تقدمه من خدمات وحوافز ومناخ ملائم للاستثمار في المدن الصناعية القائمة في المملكة.

الفصل الثالث

نشوء وتطور المدن الصناعية في الأردن

1.3 تطور الصناعة في الأردن :

تعد الصناعة في الأردن حديثة العهد نسبيا , إذ اقتصرت في بداية إنشاء إمارة شرق الأردن على صناعات بسيطة, يدوية وتقليدية, مورست على مستوى الأسرة والمعامل الصغيرة ويرجع ذلك لصغر حجم السوق المحلي, وندرة المواد الأولية ونقص الأموال اللازمة للاستثمار في القطاع الصناعي, فضلا عن عدم الاستقرار السياسي والأمني بالأردن في تلك الفترة؛ الناجم عن الاستعمار البريطاني للأردن ولم يأخذ قطاع الصناعة في الأردن دوره بشكل واضح وفاعل في النشاط الاقتصادي الأردني, إلا في بداية الخمسينات من القرن الماضي بعد ان تضاعف عدد سكان الأردن ثلاثة أضعاف بفعل هجرة أعداد كبيرة من فلسطين إلى الأردن اثر نكبة عام 1948, وقد اتسمت هذه الفترة بزيادة الطلب على استيراد السلع الاستهلاكية, لسد حاجات السوق المحلي, مما أدى إلى ارتفاع مستوى الأسعار وزيادة معدل البطالة, وكان لا بد للأردن حتى يتمكن من رفع المستوى المعيشي المتدني لسكانه,ان يسلك الطريق التي سلكته الدول الصناعية المتقدمة وهو الاهتمام بموضوع التصنيع,خصوصا من جانب القطاع العام بسبب قلة الإمكانات المالية المتوفرة لدى القطاع الخاص, وتخوفه من عنصر المخاطرة, ونتيجة لذلك فقد طرأ تطور ملحوظا على قطاع الصناعة وبنيتها في الأردن, حيث أقامت الحكومة العديد من الصناعات الاستهلاكية التي تحتاج إلى استثمارات كبيره, آو خبرات فنية عالية إضافة إلى تطوير كثير من الصناعات الصغيرة وزاد اهتمام الحكومة في دعم قطاع الصناعة. بإصدار قوانين تشجيع الاستثمار التي شملت تسهيلات وحوافز متعددة وتأسس بنك الإنماء الصناعي بهدف تقديم القروض للمشاريع الصناعية والمساهمة في تمويل الصناعة ودعمها في الأردن وتم أيضا إنشاء مؤسسة المدن الصناعية الأردنية عام1981 لتوفير بيئة مناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتهيئة المناخ المناسب لإقامة المشاريع الصناعية المختلفة, مما يساهم في تنمية وتطوير

قطاع الصناعة ,هذا وقد حقق قطاع الصناعة الأردني في العقد الأخير معدلات مرتفعه من النمو الاقتصادي حيث تجاوزت نسبة(11%)عام 2004, وللصناعة حاليا دورا بارزا في الاقتصاد الوطني من حيث تشغيل الأيدي العاملة ورفع المستوى المعيشي للعمال وزيادة الصادرات وتوفير السلع الاستهلاكية البديلة للسلع المستوردة وهي القاعدة الأساسية لتنمية الاقتصاد الوطني (حمارنة, 1994).

1.1.3 المشكلات والمعوقات التي تواجه قطاع الصناعة الأردني

على الرغم من الدور الذي يلعبه قطاع الصناعة في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية والجهود التي تبذلها الدولة لتشجيع دور قطاع الصناعة, من خلال المساهمة في المشروعات الصناعية والسياسات التشجيعية التي تتبعها؛ لدعم وحماية الصناعة وتوفير المناخ المناسب لها, إلا ان القطاع الصناعي الأردني ما زال يعاني من مشاكل تعيق تقدمه وتطوره بالشكل المطلوب ومن أهم هذه المشكلات (الساكت 2000):

1- صغر حجم السوق المحلي, ومحدوديته الأمر الذي يؤدي الى تدني مستويات الإنتاج, وعدم استغلال المصانع لكامل طاقاتها الإنتاجية.
2- ضعف عملية البحث والتطوير والتدريب والتي تقوم بها المشاريع الصناعية الأردنية , حيث يعد مستوى البحث والتطوير والتدريب متدن لدى الصناعات الكبيرة وشبه معدوم في الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
3- قلة المراكز المتخصصة في تقديم الخدمات الصناعية والفنية والاستشارية والتسويقية, وعلى الأخص في مجال تطوير الأنظمة والمنتجات, ووسائل الإنتاج والتسويق.
4- صعوبة في عملية التصدير, وخاصة للأسواق غير التقليدية ؛ لضعف القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية سعرا وجوده, مما يحد من قدرة تسويق هذه المنتجات في الأسواق الخارجية.
5- ارتفاع كلفة مستلزمات الإنتاج وكلفة الخدمات المحلية المقدمة للصناعة مثل: الطاقة والمياه والاتصالات والنقل وغيرها ....

6- ضآلة القيمة المضافة في قطاع الصناعة؛ نظرا لاعتماده الزائد على مـدخلات إنتاج مستورده, والتي قـدرتها وزارة التخطـيط بحـوالي 70% فـي قطـاع الصناعات الكيماوية والدوائية, و67% في قطاع الـصناعات الهندسـية مـن مدخلات لانتاج .

7- نقص المهارات والقدرات البشرية والفنية والإدارية والتسويقية.

2.3 مفهوم المدن الصناعية الأردنية

تعرّف المدن الصناعية وفق قانون مؤسسة المدن الصناعية الأردنيـة بأنهـا مساحة من الأرض الواقعة خارج حدود البلديات أو داخلها، يحدد استعمالها كمنطقه صناعية بموجب قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية المعمول به, وتخصص لإنشاء الصناعات والخدمات اللازمة لها، والتي يقرر مجلس الوزراء بناء علـى تنـسيب مجلس إدارة المؤسسة اعتبارها مدينة صناعية لتدار من قبل المؤسسة وفقا لأحكـام قانونها (قانون مؤسسة المدن الصناعية رقم 59 لسنة 1985).

1.2.3 إنشاء المدن الصناعية الأردنية

أنشئت مؤسسة المدن الصناعية الأردنية عام 1980, بموجب قانون خـاص وهي مؤسسة عامة، وبمشاركة القطاعين العام والخاص, وتتمتع باسـتقلالية ماليـة وإدارية، وتقوم بتنفيذ مشاريعها بتمويل ذاتي, ومن مهامها الأساسية إنـشاء وإدارة المدن الصناعية في جميع محافظات وأقاليم المملكة، مع مراعاة أن تكون هذه المدن نموذجيه في مرافقها وصفاتها، وذلك وفق معايير تنموية وتنظيمية وبيئية محدده من خلال استقطابها للصناعات في تجمعات صناعية مخططة ومنظمة ومخدومة بـدلا من تناثرها داخل المدن وبين التجمعات السكانية.

وتعمل المؤسسة على توفير كافة الخـدمات والتـسهيلات؛ لتهيئـة المنـاخ الاستثماري الملائم، بهدف تحفيز وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للاسـتثمار داخل هذه المدن، حيث عملت المؤسسة على توفير البنية التحتية اللازمة والخدمات الضرورية في مجالات عدة، مثل الجمـارك, والماليـة, والمـصرفية, والتـدريب

والتسويق، وخدمات الأمن والسلامة العامة, على نحو يحافظ على البيئة والصحة العامة، ويوفر الوقت والجهد على المستثمر، لخلق ظروف بيئية مناسبة للعمل والإنتاج والإبداع.

وحصلت مؤسسة المدن الصناعية على الصلاحيات اللازمة، والتي تخولها من ممارسة مهامها داخل المدن الصناعية، بكل حرية ويسر، حيث حصلت على الصلاحيات المخولة للمجالس البلدية من منح رخص مهن ورخص إنشاءات وأذونات أشغال, ومتابعة إكمال فرز الأراضي, وتوفير الخدمات الضرورية والتنسيق مع الوزارات والدوائر المعنية ؛ لتوصيل الخدمات وتوفير الظروف المناسبة للمستثمرين.

وقامت مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بإنشاء مدينة عبدالله الثاني بن الحسين, ثم قامت بتنفيذ مدينة الحسن الصناعية, ومدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية, ومدينة العقبة الصناعية الدولية, ومدينة معان الصناعية عام2005 وهناك خطط طموحه لتشمل هذه التجربة كافة أقاليم ومحافظات المملكة. (مؤسسة المدن الصناعية، التقرير السنوي).

2.2.3 أهداف المدن الصناعية الأردنية

جاء تأسيس مؤسسة المدن الصناعية الأردنية عام1980 بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة, وخاصة في القطاع الصناعي؛ ولتكون ركيزة أساسية في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للاستثمار في القطاع الصناعي في المملكة وذلك بهدف توفير فرص عمل للعاطلين، وزيادة الصادرات الصناعية؛ ولتوفير بيئة ملائمة للإنتاج تزيد من مستوى دخل الفرد وتحقق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل, ويمكن إجمال أهم أهداف المؤسسة بما يلي:

1- دراسة وتخطيط وإنشاء وإدارة المدن الصناعية في المملكة, حيث قامت المؤسسة بتنفيذ حتى الآن وإنشاء خمس مدن صناعية في أنحاء مختلفة من محافظات ومناطق المملكة، وأنها بصدد دراسة وتخطيط لإنشاء خمس مدن صناعية أخرى, بهدف تعميم هذه التجربة لتشمل جميع مناطق المملكة.

2- تشجيع إنشاء المشاريع الصناعية في المدن الصناعية الأردنية حيث تقوم المؤسسة بحملات ترويجية مكثفة لبيان مزايا وحوافز المدن الصناعية التي تقدمها للمستثمرين لحفز وجذب الاستثمارات الجديدة، وتنشيط المشاريع القائمة.

3- تشجيع انتقال المشاريع الصناعية القائمة إلى المدن الصناعية أن القائمون على إدارة المدن الصناعية، يدركون أهمية انتقال المشاريع الصناعية إلى هذه المدن، ولكن ليس من السهل إقناع أصحاب الصناعات القائمة على ترك أماكن صناعاتهم والانتقال إلى المدن الصناعية، لأن الانتقال له كلفته وهي فقدان هذه الصناعات لميزة القرب من السوق، حيث إن معظم هذه الصناعات قد أنشئت داخل التجمعات السكانية مما جعلها قريبه من الأسواق والأيدي العاملة، لذا تسعى إدارة المدن الصناعية جاهدة لحفز هذه الصناعات على الانتقال إلى المدن الصناعية من خلال تقديمها الحوافز التشجيعية والخدمات الضرورية اللازمة للمشاريع الصناعية.

4- العمل على تطوير وتكامل الصناعات داخل المدن الصناعية، تقوم المؤسسة على إقامة التواصل بين المشاريع الصناعية, والمراكز العلمية والتقنية والفنية المتخصصة مثل: الجامعات، ومراكز التدريب والتأهيل، والعمل على إدامة هذا التواصل؛ من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين في المشاريع الصناعية واطلاعهم على آخر ما يستجد من التطورات التكنولوجية الحديثة، كما تعمل المؤسسة على الاتصال مع الجهات المختصة من مراكز التدريب والتأهيل وديوان الخدمة المدنية لرفد المشاريع الصناعية بحاجاتها من الأيدي العاملة المدربة، وأيضا تعمل المناطق الصناعية على تحقيق الترابط الصناعي بين الصناعات القائمة داخل المدينة الصناعية, مما يؤدي هذا الترابط إلى تخفيض تكلفة النقل, ويسهل تقديم المشورة الفنية لقرب الصناعات من بعضها البعض.

5- تشجيع توزيع الصناعات على مختلف مناطق المملكة، تعمل مؤسسة المدن الصناعية جاهدة على نقل الصناعات إلى الجهات الأقل تصنيعا في ضواحي المدن والمدن الجديدة النشأة والبلدات الصغيرة، والجهات الريفية للوصول إلى التنمية الشاملة لجميع فئات المجتمع، وتوزيع الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية

الناجمة عن الصناعة بشيء من العدالة والتوازن على كافة مناطق المملكة والحد من تلوث البيئة، ومنع الهجرة من المناطق الأقل تصنيعا إلى المنـاطق الأكثـر اكتظاظ بالسكان (مؤسسة المدن الصناعية).

3.2.3 حوافز وامتيازات وخدمات مؤسسة المدن الصناعية

تقوم مؤسسة المدن الصناعية بتقـديم الكثيـر مـن الحـوافز والامتيـازات للمستثمرين لجذب الاستثمارات إلى المدن الصناعية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- إعفاء المشاريع الصناعية الجديدة من ضريبتي الدخل، والخـدمات الاجتماعيـة لمدة سنتين من تاريخ مباشرتها للإنتاج الفعلي.

2- إعفاء كامل ودائم من ضرائب الأبنية، والأراضي للمشاريع القائمة ضمن المدن الصناعية كون ذلك من اختصاص تلك المدن الصناعية.

3- إعفاء أو تخفيض على رسوم معظم الخدمات البلدية والتنظيمية.

4- إعفاء كامل من الضرائب، أو الرسوم علـى الموجـودات الثابتـة للمـشروع والموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع وتطويره، وعلـى قطـع الغيـار اللازمة التي يحتاجها المشروع لأجل عملية الصيانة للمعدات والأجهـزة التـي تساهم قي عمليات الإنتاج.

5- توفير قطع أراضي مطورة، ومباني جاهزة وبمساحات مختلفة مما يوفر علـى المشروع الكلفة في تمهيد الأرض، وبناء الأبنية للمشروع وللمـستثمر حريـة الاختيار بين الاستئجار، أو الشراء لكل من الأرض، أو المباني وبأسعار مشجعة مع تسهيلات في السداد في حالة الشراء.

6- توفر المدن الصناعية الخدمات الأساسية والخدمات المساندة للمشاريع الصناعية، حيث تقدم الخدمات الأساسية من ماء، وكهرباء، وطرق داخلية وشبكة مجاري، وخدمات الاتصالات والإنترنت، وخدمات مساندة من مركز التدريب المهنـي، مركز للدفاع المدني، مركز الصيانة، محطة محروقات مركز صحي، البنـوك التجارية، مكاتب استشارية للجمعية العلمية الملكية مركز لمعارض الصناعات، المطاعم، المتاجر، مكاتب العمل، البريد شركات التـامين شـركات التـسويق،

خدمات الحراسة، مستودعات التخزين مركز الجمارك والتخليص، مكتب ارتباط لوزارة الصناعة والتجارة، مكتب لغرفة الصناعة ومنطقة الحرة.

7- توفر التشابك الصناعي والتفاعل والتعاون بين الصناعات القائمة، ضمن المدن الصناعية، مما يدعم العلاقات بينها وبالتالي يساعد على تحسين مواقعها الاقتصادية.

8- توفر الأيدي العاملة المدربة من خلال التنسيق مع مكتب العمل، ومركز التدريب المهني، حيث يتولى مكتب العمل توفير احتياجات المشاريع الصناعية من الأيدي العاملة، ويقوم بالرقابة على مدى التزام أرباب العمل بالتشريعات الخاصة بالعمل والعمال، أما مركز التدريب المهني فانه يتولى إعداد القوى العاملة الماهرة القادرة على العمل والعطاء لدى المشاريع الصناعية القائمة داخل المدن الصناعية

9- تساهم المدن الصناعية في عملية التسويق ،والترويج، والإعلان للصناعات القائمة بها، من خلال استقبال الوفود الرسمية التجارية واطلاعهم على الصناعات القائمة، وإقامة المعارض الدائمة والمؤقتة داخلها لتشجيع الصناعات العاملة بها

10- تقدم المدن الصناعية الاستشارات الفنية اللازمة للمصانع والتي تساعدهم بالمحافظة على البيئة، والصحة والسلامة العامة.

11- تقدم المدن الصناعية الخدمات اللازمة وبالسرعة الممكنة، والتي توفر على المستثمر الوقت والجهد من تقديم الأبنية الجاهزة، أو توفير قطع أراضي ممهدة للبناء عليها، وإصدار رخص المهن، ومنح إذن الأشغال لإيصال الخدمات من ماء، وكهرباء، وهاتف، لكونها تمارس صلاحية البلديات واللجان التنظيمية داخل حدودها (مؤسسة المدن الصناعية).

3.3 مشاريع المؤسسة:

عملت المؤسسة على إنشاء وتطوير المدن الصناعية في العديد من مناطق ومحافظات المملكة ؛ لدعم الصناعة الأردنية, وتذليل العقبات والمصاعب أمامها

وتوفير الجهد والوقت والكلفة الرأسمالية للمشاريع من خلال استقطابها للـصناعات في تجمعات مخططه ومنظمه ومخدومه.

وقد قامت المؤسسة حتى الوقت الحاضر على إنشاء وتطوير المدن الصناعية الآتية:

1.3.3 مدينة عبدالله الثاني بن الحسين الصناعية/عمان:

تعتبر هذه المدينة أول مشاريع المؤسسة حيث أنشأت عام1981على مساحة إجمالية مقدارها 2530 دونما, مزودة بكافة المرافق والخدمات الضرورية اللازمة للصناعة, وتم إشغال كامل مساحتها القابلة للاستثمار, وتقع داخل حدود أمانة عمان الكبرى وبالقرب من الطرق الرئيسية التي تربطها بالمدن والمـواني, حيـث جـاء موقعها على منتصف الطريق الذي يربط عمان بمطار الملكة علياء الدولي, وترتبط بالطرق المؤدية إلى ميناء العقبة ودول الخليج العربي وسوريا والعراق .

وتعتبر مدينة عبدالله الثاني بن الحسين الصناعية, أكبر تجمع صـناعي فـي المملكة حيث يعمل بها حتى نهاية عام 2005 اكثر من (398) شركه, بحجـم رأس مال يزيد عن (893) مليون دينار أردني موزعه علـى العديـد مـن الـصناعات المختلفة, وتوفر أكثر من (16) ألف فرصة عمل, ويحتل قطاع الصناعات الهندسية المرتبة الأولى من حيث حجم الاستثمار إذ بلغ (207) مليون دينار وجـاء قطـاع الصناعة الغذائية ثانيا بحجم استثمار قدره (184) مليون دينار, وفي صناعة التعبئة والتغليف والورق الصحي بلغ الاستثمار (127)مليون دينار وشـكلت الـصناعات الثلاثة الهندسية والغذائية والتعبئة والتغليف والورق الصحي النسبة الأكبـر بـين القطاعات الصناعية الأخرى إذ شكلت (58%)من حجم الاسـتثمار و(50 %)مـن حجم القوى العاملة بالمدينة لعام2005 (مؤسسة المدن الصناعية التقريـر الـسنوي لعام 2005).

وبلغ حجم الاستثمار المحلي بالمدينة اكثر من (571) مليون دينار, تشكل ما نسبته (64%) من مجموع استثمارات المدينة, ووفرت حوالي (11507) فرصـة عمل بنسبة (71 %) من حجم القوى العاملة في هذه المدينة, في حين لـم يتجـاوز

الاستثمار الأجنبي المليون دينار بنسبه تقل عن (1%) مـن مجمـوع اسـتثمارات المدينة لعام 2005.

أما المبيعات الإجمالية للمدينة فقد بلغت 425 مليون دينار لعـام 2005, تـم تصدير (289) مليون دينار منها للأسواق الخارجية , تشكل ما نسبته (68%) من إجمالي المبيعات واحتل قطاع الصناعات الهندسية المرتبة الأولـى, حيـث بلغـت مبيعاته حوالي (111) مليون دينار, تلاه قطاع الصناعة الغذائية بحجم مبيعات قدره (90) مليون دينار ,وكانت أعلى نسبه تصدير مقارنه مع حجـم المبيعـات لـنفس القطاع هو قطاع الصناعات الكيماوية وبنسبة (89%), تـلاه التعبئـة والتغليـف والورق الصحي بنسبة (77%) (مؤسسة المدن الصناعية الأردنية).

2.3.3 مدينة الحسن الصناعية/ اربد:

تعد مدينة الحسن الصناعية أول منطقه صناعية مؤهلة في الأردن , وثـاني مدينة صناعية يتم إنشاؤها بعد مدينة عبدالله الثاني بن الحـسين الـصناعية, وقـد باشرت عملها عام 1991, وتقع على بعد(75كم) شمال عمان في محافظـة اربـد وبالقرب من جامعة العلوم والتكنولوجيا, وقد بلغت مـساحتها الإجماليـة (1178) دونما مزوده بكافة خدمات البنية التحتية والخدمات المساندة الأخرى, وتتميز هـذه المدينة بكونها مدينة صناعية مؤهلة يتم تصدير منتجاتها المستوفية لشروط التأهيـل إلى الأسواق الأمريكية, معفاة من الرسوم الجمركية وبدون تحديد للكمية المـصدرة واستقطبت مدينة الحسن الصناعية أكثر من (90) شركة بحجم اسـتثمار زاد عـن (237) مليون دينار, موزعة على مختلف القطاعات الإنتاجيـة مثـل الـصناعات النسيجية والألبسة الجاهزة والصناعات الهندسية والكيماوية, ويعمل بها أكثـر مـن (22) ألف عامل وعاملة لعام 2005 (مؤسسة المدن الصناعية).

وبلغ عدد الشركات التي تم تأهيل منتجاتها حـسب الـشروط الأمريكيـة 16 شركة بحجم استثمار بلغ (104.7) مليون دينـار يمثـل (44%) مـن مجمـوع الاستثمار بالمدينة لعام 2005, واستطاعت هذه الشركات المؤهلة أن توظف أكثـر من (11775)عامل ما نسبته (53.5%) من حجم القوى العاملة بالمدينة وتصدر

هذه الشركات المؤهلة ما قيمته (192) مليون دينار, أي ما يعادل (81.5 %) مـن مجموع الصادرات الكلي بالمدينة, ويتصدر قطاع الصناعات النـسيجية القطاعـات الأخرى من حيث عدد الشركات إذ بلغت 54 شركة بحجم استثمار مقـداره (181) مليون دينار ما نسبته (77%) من مجموع الاستثمار بالمدينة, ووفرت ما يزيد على (20691) فرصة عمل ما نسبته (94%) من مجموع القوى العاملة بالمدينة, فـي حين تراوح إجمالي الاستثمار في باقي القطاعات (56)مليـون دينـار مـا نـسبته (23%) من مجموع استثمارات المدينة ووفرت (1345) فرصة عمل بنسبة (6%) من مجموع القوى العاملة بالمدينة حتى نهاية عام 2005.

وبلغ حجم الاستثمار المحلي في مدينة الحسن الصناعية (42) مليـون دينـار شكلت تقريبا(18%) من مجموع استثمارات المدينة, ووفـرت (1646) فرصـة عمل بنسبة (7.6%) من حجم القوى العاملة بها, بينما وصل حجـم الاسـتثمارات الأجنبية (100.80) مليون دينار بنسبة (43%) من مجموع اسـتثمارات المدينـة ووفرت (10270) فرصة عمل بنسبة (47%) من حجم القوى العاملة بالمدينة وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية, والأجنبية المشتركة (194.5) مليون دينار تشكل مـا نسبته (92%) من مجموع الاستثمارات بالمدينة؛ وذلـك لكـون مدينـة الحـسن الصناعية مؤهلة مما يسمح لمنتجاتها المستوفية لشروط التأهيل من الـدخول إلـى الأسواق الأمريكية دون تحديد للكميات.

وبلغت المبيعات الإجمالية للصناعات القائمة في مدينة الحسن الصناعية لعـام 2005حوالي (260) مليون دينار صدر منها اكثر من (90%) للأسواق الخارجية وبلغت مبيعات قطاع الصناعات النسيجية(217.7) مليـون دينـار ، مـا نـسبته (83%) من إجمالي المبيعات السنوية للمدينة, صدر منها (214.7) مليون دينار ما نسبته(90%) من إجمالي صادرات المدينة الكلي, تلاه قطاع الـصناعات الدوائيـة بإجمالي مبيعات (14.9) مليون دينار, وثم قطاع الـصناعات الهندسـية بإجمـالي مبيعات (14.1) مليون دينار, بينما لم تشكل القطاعات الصناعية الأخـرى سـواء (5.2%) من حجم المبيعات (مؤسسة المدن الـصناعية, التقريـر الـسنوي لعـام 2005).

3.3.3 مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية/ الكرك :

أنشئت هذه المدينة عام 2000م في إقليم الجنوب بمحافظة الكرك, والتي تبعد (118) كم إلى الجنوب من العاصمة عمان, وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ للحد من مشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة لسكان هذه المنطقة, مما يحقق توزيع مكاسب التنمية على مختلف أقاليم المملكة وتبلغ مساحتها الإجمالية(1856) دونما, تم تطوير وتجهيز ما مساحته (786) دونما, مزودة بكافة خدمات البنية التحتية والخدمات الأساسية اللازمة لقيام الصناعات المختلفة, وقد أشغل حوالي (41%) من إجمالي المساحة المطورة حتى نهاية عام2005.

وتعد مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية ثاني مدينة صناعية مؤهلة في الأردن بعد مدينة الحسن الصناعية, مما يسمح لمنتجاتها المستوفية لشروط التأهيل الدخول إلى الأسواق الأمريكية, بدون رسوم جمركية أو ضرائب , وبدون قيود على الكميات المصدرة , ويعمل بهذه المدينة (6) شركات بحجم استثمارات بلغ (43) مليون دينار متخصصة جميعها في الصناعات النسيجية وفرت ما يزيد على (4000) فرصة عمل حتى نهاية عام 2005, واستطاعت هذه الشركات إنتاج ما قيمته (89) مليون دينار, وبلغت نسبة الصادرات للأسواق الخارجية (100%) لكون جميع هذه الشركات العاملة بالمدينة مستوفية لشروط التأهيل مما يسمح لتصدير كامل إنتاجها إلى الأسواق الأمريكية (مؤسسة المدن الصناعية, التقرير السنوي لعام 2005).

4.3.3 مدينة العقبة الصناعية الدولية المؤهلة

ترسيخا لمبدأ توزيع المدن الصناعية على جميع أقاليم ومحافظات المملكة وتفعيلا لاستقطاب استثمارات محلية وأجنبية, تعزز التنمية الاقتصادية في الأردن تم إنشاء مدينة العقبة الصناعية الدولية عام2003م في إقليم الجنوب بمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة, وعلى مسافة كيلو متر واحد عن مطار العقبة الدولي و (12) كم من ميناء العقبة البحري, وتبلغ مساحتها الإجمالية (750) دونما تم تطوير المرحلة الأولى منها بمساحة (570) دونما القابل منها للاستثمار (490) دونما مزودة بكافة الخدمات الضرورية اللازمة للصناعة.

وتعد مدينة العقبة الصناعية الدولية المؤهلة, ثالث مدينة صناعية مؤهلة بالأردن بعد مدينتي الحسن الصناعية والحسين بن عبدالله الثاني الصناعيتين, مما يسمح لمنتجاتها المستوفية لشروط التأهيل الدخول إلى الأسواق الأمريكية من دون ضرائب أو رسوم جمركية, أو تحديد كميات وبالتالي جعل منها حافز كبيـر للمـستثمرين الأجانـب والشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة, والتي تبحث عن أسواق كبيـرة كالـسوق الأمريكي لمنتجاتها, من الاستثمار في هذه المدينة وذلك لإمكانية دخـول منتجاتهـا المستوفية لشروط التأهيل إلى السوق الأمريكي ذات حجم الطلـب الكبيـر والقـوة الشرائية العالية.

ونظرا لوجود هذه المدينة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصـة, وتحفيـزا لدور القطاع الخاص, تم اختيار شركة متخصصة في إدارة المدن الصناعية؛ لتتولى إدارة وتسويق هذه المدينة, وقد باشرت الشركة عملها بإدارة وتسويق المدينة حيـث يوجد بها حاليا(5) مصانع عاملة بحجم راس مال زاد عن (3.5) مليون دينار وفرت أكثر من (250) فرصة عمل حتى نهاية عام2005م, واستطاعت إنتاج مـا قيمتـه (8.5) مليون دينار, تم تصدير ما نسبته (100%) من حجم المبيعات لكون جميـع الشركات العاملة بهذه المدينة مستوفية لشروط التأهيل (مؤسسة المـدن الـصناعية, التقرير السنوي لعام 2005).

5.3.3 مدينة معان الصناعية:

تسعى مؤسسة المدن الصناعية نحو تحقيق أداء اقتـصادي مميـز, ونـشر مكتسبات التنمية على مختلف محافظات وأقاليم المملكة ؛ لتطبق استراتيجية التوسع الأفقي والعمودي في بناء المدن الصناعية, وبما يتفق وبرنامج التحول الاقتـصادي وأهدافه التنموية, ومن أجل تحقيق أهداف توزيع المكاسب التنموية علـى مختلـف المحافظات والأقاليم, فقد قامت المؤسسة بإنشاء مدينة معان الصناعية في محافظـة معان, والتي تبعد نحو (200) كم إلى الجنوب من العاصمة عمان, وتتميـز بموقـع استراتيجي هام, إذ تقع بمحاذاة الطريق الدولي, الذي يربط الأردن بالمملكة العربية السعودية والعراق, وقد تم افتتاح المرحلة الأولى منها فـي آذار مـن عـام2005

بمساحة قدرها (700) دونما من إجمالي المساحة الكلية والتي تبلغ (2500) دونما وتضم بنية تحتية عالية المستوى تتضمن شبكة طرق داخلية تتناسب مع الأغراض الصناعية وشبكات مياه وصرف صحي وشبكات تصريف مياه ومحطة تنقية مياه.

وقد استقطبت هذه المدينة العديد من الاستثمارات, بسبب الحوافز والإعفاءات الممنوحة لها من قبل الحكومة أو مؤسسة المدن الصناعية, حيث شملت إعفاء الاستثمارات الصناعية في المدينة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية بنسبة (100%) ولمدة عشرين عاما إلى جانب الحوافز التشجيعية الأخرى والتي تقدمها الحكومة للعاملين فيها, وتشمل تأهيل وتدريب ودفع رواتب ولمدة ثلاث أشهر والمساهمة في كلفة نقل العاملين من المدينة إلى مواقع سكنهم ضمن حدود محافظة معان, وكذلك قررت الحكومة السماح للمستثمرين باستخدام عمالة وافدة في حالة عدم توفر العمالة الأردنية المدربة وبدورها قامت المؤسسة أيضا على تخفيض بدلات التأجير والبيع بنسبة تتراوح ما بين (20 – 33 %), كما عملت على توفير بنية تحتية متكاملة للصناعيين تمثلت بإقامة مباني مصانع نمطية بمساحة إجمالية (10) الاف متر مربع وكان الهدف منها تشجع استقطاب المستثمرين دون خلق أعباء مالية عليهم, بإقامة مباني نمطية تناسبهم, وقد أثبتت هذه التجربة نجاحا كبيرا من خلال استقطاب العديد من الاستثمارات إلى هذه المدينة حيث بلغ عدد الشركات المستثمرة فيها (5) شركات صناعية وبحجم استثمار يبلغ حوالي (11) مليون دينار, وقد باشرت إحدى هذه الشركات إنتاجها الفعلي عام2005م وستباشر باقي الشركات إنتاجها عام2006م, ومن المتوقع أن تساهم هذه المدينة في خلق (7500) فرصة عمل في السنوات الخمس الأولى من تاريخ عملها, وأن تستقطب العديد من الصناعات مثل, صناعة الزجاج, والسيليكا والسيراميك الصناعات الكيماوية, صناعة الحجر والرخام الطبيعي, صناعة السيارات والآليات وقطع الغيار, الصناعات الخشبية والألبسة والمحيكات (مؤسسة المدن الصناعية التقرير السنوي لعام 2005).

الفصل الرابع
المنهجية والتصميم

1.4 المقدمة :

يعد القطاع الصناعي أساس عملية التنمية الاقتصادية؛ نظرا لأهمية الصناعة في الاقتصاد الوطني, ولذلك اتجهت الحكومة الأردنية الى الاهتمام المتزايـد بهـذا القطاع. ويتضح هذا الاهتمام بإنشاء المدن الصناعية في مختلف أنحـاء المملكـة؛ للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال توفر ما يحتاجه السوق المحلي مـن الـسلع والخدمات الصناعية , وتنمية وتطوير الصادرات الوطنية.

وسيتم في هذا الفصل دراسة القطاعات الصناعية المختلفة في المدن لصناعية بالأردن, من خلال دراسة التطورات التي حدثت في هذه القطاعات, واتجاهات هذه التطورات من خلال تحليل التغيرات التي طرأت علـى عـدد الـشركات, وحجـم الاستثمارات وحجم العمالة وحجم المبيعات الصادرات, بجميـع هـذه القطاعـات الصناعية خـلال الفتـرة (1996-2005), وكـذلك سـيتم اسـتخدام الانحـدار المتعدد (Multiple regression) في بيان اثر هذه المتغيرات الاقتصادية علـى الناتج المحلي الإجمالي ويمكن متابعة تطور القطاعات الصناعية المختلفة في المدن الصناعية والمتغيرات التي طرأت عليها من خلال المؤشرات الرئيسية التالية:

2.4 تطور عدد الشركات في المدن الصناعية الأردنية .

ان زيادة عدد الشركات الصناعية في المدن الصناعية يعد من مظاهر التقدم والتطور الصناعي الأردني, إذ أن زيادة عدد الشركات الصناعية تبـين ان هنـاك اتجاه نحو الاهتمام والاعتماد على هذا القطاع الحيوي في اقتـصاد البلـد, ويبـين الجدول (1) التغيرات التي طرأت على عدد الشركات في كل قطاع صناعي داخـل المدن الصناعية, ومعدل النمو لهذه الشركات خلال الفترة (1996– 2005).

تفاوتت معدلات النمو بأعداد الشركات في المدن الصناعية خلال الفترة ما بين عامي (1996– 2005), فقد بلغ أعلى معدل نمو بأعداد الشركات عام1996

بنسبة(6.5%) وذلك بافتتاح 24 شركة جديدة منها 16 شركة في مدينة عبدالله الثاني بن الحسين الصناعية, و8 شركات في مدينة الحسن الصناعية وبلغ مجموع

جدول رقم(1)

تطور عدد الشركات حسب القطاعات الصناعية ومتوسط معدلات نموها

السنة	الصناعات الغذائية	الصناعات الدوائية	الصناعات الهندسية	الصناعات البلاستيكية والمطاطية	الصناعات الكيماوية	الصناعات النسيجية والقطنية	صناعة الأثاث والمطابخ	الطباعة والورق والتغليف	الصناعات الجلدية	الصناعات الإنشائية	المجموع
1996	43	21	93	61	61	40	27	27	10	10	393
1997	46	22	98	56	61	43	28	28	11	11	404
1998	44	22	97	63	66	51	30	27	12	11	423
1999	40	22	92	67	69	60	27	28	9	9	425
2000	40	22	92	68	69	74	27	30	9	9	440
2001	41	26	100	66	67	80	29	34	9	10	462
2002	43	27	104	65	71	78	29	37	9	9	472
2003	43	29	104	66	71	81	30	40	10	9	483
2004	45	34	96	67	64	99	31	30	9	11	483
2005	43	33	97	75	71	101	28	35	9	11	503
متوسط معدل النمو	0.07%	5.80%	0.90%	2.70%	1.30%	13%	0.04%	3.50%	0.60%	0.15%	2.80%

المصدر - مؤسسة المدن الصناعية الأردنية تقارير سنوية لسنوات مختلفة

الشركات. للعام نفسه (393) شركة تعمل في عشر قطاعات صناعية مختلفة, كان أبرزها قطاع الصناعات الهندسية بعدد شركات بلغ 93 شركة تشكل ما نسبته (23.3%) من مجموع عدد شركات المدن الصناعية, وتلاه كل من قطاع الصناعات البلاستيكية والمطاطية, وقطاع الصناعات الكيماوية بعدد شركات بلغ 61 شركة لكل منها وشكلت الصناعات الثلاثة السابقة, الهندسية, البلاستيكية والمطاطية, الكيماوية, ما نسبته (54.7%) من مجموع عدد الشركات في المدن الصناعية كما يظهر من الجدول (1)

طرأ ارتفاع ملموس على مجموع عدد الشركات في المدن الصناعية عام 1999, وبنسبة لا تتجاوز (0.4%), وذلك لإشغال مدينة عبدالله الثاني بن الحسين الصناعية لكافة أراضيها ومبانيها المعدة والمجهزة, وفي عام2004 لم يتغير مجموع عدد الشركات في المدن الصناعية عن عام 2003 بالرغم من زيادة في حجم

الاستثمارات بالمدن الصناعية بقيمة (11) مليون دينار, وبلغ معدل النمو بالمتوسط (2.8 %) بعدد الشركات في المدن الصناعية خلال الفترة ما بين (1996– 2005).

وبين القطاعات الصناعية المختلفة تفاوتت معدلات النمو بعدد الشركات, حيث احتل قطاع الصناعات النسيجية المرتبة الأولى بمعدل نمو بعدد الشركات زاد عن (13%) بالمتوسط تلاه قطاع الصناعات الدوائية بمعدل نمو5.8% بالمتوسط ثم قطاع الطباعة والورق والتغليف بمعدل نمو3.5% بالمتوسط وفي قطاع الصناعات الغذائية وقطاع الصناعات الهندسية, وقطاع صناعة الأثاث والمطابخ حصل ارتفاع على أعداد الشركات فيها ولكن بنسبة لا تتجاوز (1%) بالمتوسط أما في قطاع الصناعات الجلدية فقد انخفض عدد شركاتها خلال نفس الفترة بمعدل (0.6%) بالمتوسط.

ومن حيث نوعية الاستثمار بقي عدد الشركات الأردنية هو الأعلى خلال فترة الدراسة ففي عام1996 شكلت الشركات الأردنية ما يزيد على (78%) من مجموع عدد الشركات في المدن الصناعية, وقد انخفضت هذه النسبة إلى (66%) عام 2005, في حين ارتفع عدد الشركات الأجنبية من شركتين إلى حوالي47 شركة لترتفع أهميتها النسبية من 0.5% إلى9.3% خلال الفترة (1996-2005) كما يظهر الملحق (أ) جدول (1).

وكان معدل النمو بعدد الشركات الأردنية لا يتجاوز 15% بالمتوسط خلال الفترة نفسها في حين تجاوز معدل النمو بعدد الشركات الأجنبية (45%) بالمتوسط وهذا يشير إلى نجاح السياسة الأردنية في استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى المدن الصناعية من خلال تأهيل هذه المدن.

وبقي قطاع الصناعات الهندسية يحتل المرتبة الأولى بعدد الشركات في المدن الصناعية حتى عام 2003 بعدد شركات تتجاوز نسبته (21.5%) من مجموع عدد شركات المدن الصناعية, وفي عام 2004 زاد عدد الشركات في قطاع الصناعات النسيجية عن مثيلاتها في قطاع الصناعات الهندسية؛ لتشكل أعداد شركات الصناعات النسيجية أكثر من (20%) من مجموع عدد شركات المدن الصناعية, وتراجعت الأهمية النسبية لعدد الشركات في قطاع الصناعات الغذائية من10.9%

عام1996 إلى حوالي8.5%عام2005, وبلغت اقل نسبة في عدد شركات الصناعات الجلدية التي وصلت عام 2005 إلى حوالي1.7% من مجموع عدد الشركات في المدن الصناعية كم يظهر الجدول (1).

أما الشركات المؤهلة, فقد بدأت عام1999 بشركتين فقط, ثم أخذت تزداد وتنمو بنسب سنوية متفاوتة ليصل عددها عام2005 إلى حوالي 22 شركة مؤهلة تقع 16 شركة منها في مدينة الحسن الصناعية و(6) شركات في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية كما يظهر الملحق (أ) جدول(2)، وتعمل معظم هذه الشركات في الصناعات النسيجية والقطنية.

يتضح من الجدول (2) أن هناك زيادة ملحوظة في العدد الكلي للشركات في المدن الصناعية خلال الفترة (1995– 2005)، إلا أن هذه الزيادة لم يرافقها تغير يذكر في نسبتها إلى عدد الشركات بالقطاع الصناعي، وتفاوتت ما بين (1.55%- 1.73%) خلال الفترة السابقة وهي نسبة ضئيلة جدا لا تظهر الحجم الحقيقي للمدن الصناعية في القطاع الصناعي الأردني, ويمكن تفسير ذلك من كون الشركات في المدن الصناعية هي من الشركات كبيرة الحجم على خلاف معظم الشركات الأخرى في القطاع الصناعي الأردني, والتي هي من الشركات المتوسطة وصغيرة الحجم, مما لا يظهر أثر المدن الصناعية في القطاع الصناعي بالشكل الحقيقي الذي تمثله, وبالتالي يمكن معرفة حجم المدن الصناعية من خلال التعرف على تأثيرها في مجالات اقتصادية أخرى مثل تأثيرها في حجم المبيعات والصادرات, ودورها في توفير فرص العمل وغيرها.

جدول رقم (2)

نسبة عدد الشركات في المدن الصناعية إلى مجموع عدد الشركات الصناعية في القطاع الصناعي

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عدد الشركات الصناعية في القطاع الصناعي	22880	23358	23964	24536	25763	27051	27749	28829	31082	30814
عدد الشركات في المدن الصناعية الأردنية	379	393	404	423	425	441	462	472	483	483
نسبة عدد الشركات في المدن الصناعية إلى عدد الشركات الصناعية في القطاع الصناعي	1.66%	1.69%	1.69%	1.73%	1.64%	1.63%	1.67%	1.63%	1.55%	1.57%

المصدر: المسوح الصناعية لدائرة الإحصاءات العامة والنشرات الإحصائية السنوية.

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية. تقارير سنوية أعداد مختلفة (1995- 2004)

ملحوظة: تم احتساب النسبة بقسمة عدد الشركات في المدن الصناعية على مجموع عدد الشركات الصناعية في القطاع الصناعي الأردني

3.4 تطور حركة الاستثمار في المدن الصناعية:

شهدت المدن الصناعية نمو في أحجام الاستثمارات على امتـداد الـسنوات الماضية من عمرها فقد بلغ حجم الاستثمار عام 1996 حـوالي (569.1) مليـون دينار, ثم توالت الاستثمارات وتضاعفت في أحجامها, حتى غدت المدن الـصناعية صرحا صناعيا يزيد حجم استثماراتها عن (1178) مليون دينار عام 2005, كمـا يوضح جدول4 -3 وبلغ معدل نمو الاستثمارات في المدن الصناعية خلال الفتـرة (1996– 2005) حوالي (9%) بالمتوسط, وكان أكبر معدل نمو بحجم الاستثمارات هو في عام 1996 حيث ارتفعت الاستثمارات بمعدل نمو زاد عن (44%) وأخذت الاستثمارات تنمو وتزداد بمعدلات عالية حتى عـام2002 والـذي تراجعـت فيـه معدلات النمو إلى أقل من(2%) سنويا, وذلك بسبب ما شهدته المنطقة من أحـداث وتطورات خاصة بعد احتلال العراق, مما افقد الكثير من الصناعات لأهم أسـواقها الخارجية وهو السوق العراقي, وبالتالي تراجعت الاسـتثمارات فـي العديـد مـن القطاعات الصناعية, وخاصة الصناعات التي تعتمد على السوق العراقي في عملية تسويق منتجاتها، بينما ارتفع حجم الاستثمارات في الصناعات المؤهلة لتبلغ حوالي (145.7) مليون دينار عام2005 وذلك لإمكانية دخول منتجاتها المستوفية لـشروط

التأهيل إلى السوق الأمريكي دون أي ضرائب أو تحديد للكميات كما يظهر الملحق أ جدول رقم (2).

اختلف حجم الاستثمارات في القطاعات الـصناعية المختلفـة, فقـد بلغـت الاستثمارات في قطاع الصناعات النسيجية حوالي303 مليون دينار عام2005 تشكل ما نسبته (26%) من استثمارات المدن الصناعية, تقع في غالبيتها في مدينة الحسن الصناعية, تلاها قطاع الصناعات الهندسية بحجم استثمارات بلـغ (239) مليـون دينار تشكل ما يزيد عن (20%)من استثمارات المدن الصناعية. وحـصل أكبـر معدل نمو بحجم الاستثمارات في قطاع الصناعات النسيجية والتي تزايـدت خـلال الفترة السابقة بمعدل نمو (20%) بالمتوسط كما يظهر من الجدول (4-3).

جدول رقم(3)

حجم الاستثمارات للقطاعات الصناعية ومعدلات نموها خلال الفترة

(20005 -1996)

السنوات	الصناعات الغذائية	الصناعات الدوائية	الصناعات الهندسية	الصناعات الكيماوية	الصناعات البلاستيكية والمطاطية	الصناعات النسيجية والقطنية	صناعة الأثاث والمطابخ	الطباعة والورق والتغليف	الصناعات الجلدية	الصناعات الإنشائية	المجموع
1996	93.1	37.5	168.1	50.2	53.6	66.3	22.5	63.2	2.9	11.7	569.1
1997	115.4	55.6	241.2	82.3	75.3	111.4	30.3	89.4	1.4	18.6	821
نسبة النمو	24%	48%	43%	64%	41%	68%	35%	41%	-52%	59%	44%
1998	154.6	57.8	256.1	106.6	85	119.2	26.3	119.6	7.7	21	953.9
نسبة النمو	34%	4%	6%	30%	13%	7%	12%	34%	4.50%	13%	16%
1999	193	87.5	214.3	103.1	99.1	146.5	37.5	126.4	11.4	20.3	1039.1
نسبة النمو	25%	51%	-16%	-3%	17%	23%	43%	6%	48%	3%	9%
2000	189.9	81.9	208	101.1	96.8	193.3	38.3	133.6	14.4	21.5	1078.8
نسبة النمو	-2%	-6%	-3%	-2%	-2%	32%	2%	6%	26%	6%	4%
2001	189.5	143.5	205.5	95.8	92.5	248.2	32.2	113	17.2	23.5	1160.9
نسبة النمو	-0.10%	75%	-1%	-5%	-4%	28%	-16%	-15%	19%	9%	8%
2002	191.5	140.9	208	94.2	99.2	267.5	30.1	112.8	2.2	21.3	1167.7
نسبة النمو	1%	-2%	1%	-2%	7%	8%	-7%	-0.10%	-87%	-9%	1%
2003	182.5	142	204	92.3	93.9	286.2	30.3	135.3	2.2	21.3	1190
نسبة النمو	-5%	1%	-2%	-2%	-5%	7%	1%	20%	0%	0%	2%
2004	183.4	155.7	210.2	87.3	87.5	302.8	34.8	117.3	1.3	21	1201.3
نسبة النمو	0.01%	10%	3%	-5%	-7%	6%	15%	-13%	-41%	-1%	1%
2005	185.4	82.6	239	94.3	90.4	303	34	127.3	1.3	21	1178.3
نسبة النمو	0.10%	-47%	14%	8%	3%	0.10%	-2%	9%	0%	0%	-2%
متوسط معدل النمو	8.70%	14.90%	5%	11.30%	7%	20%	6.50%	7.40%	40%	8.20%	9%

المصدر :مؤسسة المدن الصناعية الأردنية تقارير سنوية

حصلت أكبر زيادة في حجم الاستثمارات من حيث نوعية الاستثمار في الاستثمارات المحلية والتي ارتفعت من 408 مليون دينار عام1996 إلى أكثر من 616 مليون دينار عام 2005 وبمعدل نمو (5.3%) بالمتوسط حيث انخفضت الأهمية النسبية لها من 71.7% عام1996 إلى 52.3% عام2005. وأقل زيادة حصلت في الاستثمار ذات الملكية أردني عربي حيث لم يتجاوز الزيادة فيها 24 مليون دينار حيث انخفضت الأهمية النسبية لها من 15% عام 1996 إلى 9.2% عام 2005 كما يظهر الملحق (أ) جدول (3). أما الاستثمارات الأجنبية فقد زادت من 6.2 مليون دينار عام 1996 إلى أكثر من (146) مليون دينار عام 2005, وبمعدل نمو زاد عن (52%) بالمتوسط, وارتفعت نسبة مساهمتها في استثمارات المدن الصناعية من أقل من (1%) عام 1996 إلى أكثر من (12%) عام 2005, وهذا يوضح أثر التأهيل للمدن الصناعية على جذب الاستثمارات الأجنبية للأردن كما يظهر من الجدول(4).

بلغت حصة العامل من حجم الاستثمارات في المدن الصناعية عام 1996 حوالي (37.1) ألف دينار كما يظهر من الجدول رقم (4), ثم ارتفعت هذه الحصة عام 1997 إلى حوالي (52.4) ألف دينار, ويعود هذا الارتفاع إلى تطوير العديد من الصناعات في المدن الصناعية من خلال تحديث آلياتها ومعدتها, مما قلل من اعتماد هذه الصناعات على الأيدي العاملة الكثيفة وبقيت هذه الحصة ثابتة تقريبا في عامي 1998 و1999 قبل أن تعود للانخفاض عام 2000 إلى حوالي (37.2) ألف دينار, وهذا التغير ناجم عن التوسع بالاستثمارات الجديدة في قطاع الصناعات النسيجية, والتي تعتمد على الأيدي العاملة الكثيفة, وانخفاض حجم الاستثمارات الجديدة في القطاعات الصناعية الأخرى والتي تعتمد على الأيدي العاملة بشكل أقل مثل الصناعات الدوائية والهندسية.

4.4 مؤشر المبيعات والصادرات في المدن الصناعية .

إن الدور الذي تضطلع به المدن الصناعية يهدف إلى جملة مركبة من الأهداف على صعيد الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة المبيعات والصادرات لسد حاجة السوق المحلية من السلع والخدمات الصناعية وتوفير المزيد من العملات الأجنبية وخلق فرص عمل لمختلف التخصصات وتنشيط قطاعات النقل والخدمات والإنشاءات وخلافه ويمكن التعرف على حجم مبيعات وصادرات المدن الصناعية من خلال النقاط الآتية:

أ- بلغ إجمالي المبيعات للصناعات القائمة في المدن الصناعية الأردنية عام 1996 حوالي 343 مليون دينار, صدر منها أكثر من 178 مليون دينار للأسواق الخارجية تشكل ما نسبته 51% من إجمالي المبيعات, وما نسبته 35% من إجمالي صادرات الصناعات التحويلية بالمملكة.

ب- أخذت مبيعات وصادرات المدن الصناعية بالنمو خلال الفترة 1996 – 2005 على نحو متزايد ليرتفع حجم مبيعاتها عام 2005 إلى حوالي 783 مليون دينار, صدر منها أكثر من 623 مليون دينار للأسواق الخارجية تشكل ما يزيد عن 79% من حجم المبيعات .

ج-حصل أكبر معدل نمو بحجم المبيعات والصادرات في قطاع الصناعات الجلدية عام 1999 حيث ارتفعت مبيعاته إلى حوالي 26 مليون دينار , صدر منها 25 مليون دينار تشكل ما يزيد عن 96% من حجم مبيعات القطاع نفسه ثم أخذت المبيعات والصادرات لهذا القطاع بالتراجع عام 2000 وما بعده لتصل حجم مبيعاته إلى حوالي 4.8 مليون دينار, وحجم صادراته الى حوالي 0.9 مليون دينار عام 2005.

د- شكلت مبيعات قطاعي الصناعات الغذائية والصناعات الهندسية أكثر من 47% من حجم المبيعات الكلي للمدن الصناعية وحوالي 51% من حجم صادراتها لعام 1996.

هـ -حققت المدن الصناعية المختلفة نموا ملحوظا خلال عام 2004 إذ بلغ معـدل النمو العام للصادرات في المدن المختلفة 35% بواقـع 624.5 مليـون دينـار مقارنة مع 462 مليون دينار في العام 2003 كما يظهر من الجدول (5).

و-بلغت نسبة صادرات المدن الصناعية حوالي 39% مـن إجمـالي صـادرات المملكة من الصناعات التحويلية البالغة 1153 مليون دينار وما نسبته 28.6% من إجمالي الصادرات الوطنية البالغة 1557 مليون دينار لعام 2002 كمـا يظهـر الجدول (6).

جدول رقم(4)

نسبة الاستثمار الأجنبي وعدد العمالة إلى مجموع الاستثمار في المدن الصناعية

السنوات	حجم الاستثمار في المدن الصناعية مليون دينار	حجم الاستثمار الأجنبي في المدن الصناعية مليون دينار	نسبة الاستثمار الأجنبي إلى مجموع الاستثمار في المدن الصناعية	حجم العمالة في المدن الصناعية	نسبة الاستثمار إلى مجموع العمالة في المدن الصناعية بالألف
1996	569	6.2	1%	15338	37.1
1997	820	17.3	2.10%	15599	52.5
1998	934	24.3	2.60%	17796	52.4
1999	1039	27.8	2.70%	19791	52.4
2000	1078	67.2	6.20%	28904	37.2
2001	1160	97.4	8.30%	32215	36
2002	1167	105.5	9%	33721	34.6
2003	1190	117.6	9.90%	37186	32
2004	1201	133.9	11.20%	39763	30.2
2005	1178	146.1	12.40%	42641	27.6

ملحوظة : تم احتساب النسبة بقسمة كل من الاستثمار الأجنبي وعدد العمالة على مجموع الاستثمار في المـدن الصناعية.

جدول رقم (5)

معدلات النمو بحجم الصادرات للقطاعات الصناعية خلال الفترة (1996- 2005)

المصدر مؤسسة المدن الصناعية الأردنية - تقارير سنوية أعداد مختلفة

السنوات	الصناعات الغذائية	الصناعات الدوائية	الصناعات الهندسية	الصناعات الكيماوية	الصناعت البلاستيكية والمطاطية	الصناعات النسيجية والقطنية	صناعة الأثاث والمطابخ	الطباعة والورق والتغليف	الصناعات الجلدية	الصناعات الإنشائية	المجموع
1996	61.5	3.8	30.3	33.1	11.3	18.1	2.2	17.7	0.1	0.7	178
1997	54.7	10.2	42.6	36.5	17.2	29	2.5	14.2	1.2	0.9	219
نسبة النمو	-11%	1.68%	41%	10%	52%	60%	14%	37%	115%	29%	23%
1998	43	6.2	27.2	25.5	16	17.5	2.3	23	2.1	1.2	164
نسبة النمو	-21%	-39%	-36%	-30%	-7%	-40%	-8%	-5%	75%	33%	-25%
1999	28.7	8.7	40.2	45.4	19	21.8	1.6	30.3	25	1.2	221
نسبة النمو	-33%	40%	48%	78%	19%	25%	-30%	32%	10.90%	0%	35%
2000	29.3	46.3	52.1	34.6	13.6	108.4	2.4	16.7	16.2	1.4	321
نسبة النمو	2%	4.32%	30%	-24%	-28%	4%	50%	-45%	-35%	17%	45%
نسبة النمو	2%	432.00%	30%	-24%	-28%	397%	50%	-45%	-35%	17%	45%
2001	37.6	35.4	67.5	27.8	7.8	152	3.8	16.4	11.2	1.5	361
نسبة النمو	28%	-24%	30%	-20%	-43%	40%	58%	-2%	-0.31%	7%	12%
2002	42.8	19.5	71.3	21.1	4.9	260.5	5	15.9	2.7	1.6	445
نسبة النمو	14%	-46%	6%	-24%	-37%	36%	32%	-3%	-0.76%	7%	23%
2003	31	25.4	45.3	16.4	5.4	306	6.3	24.5	2	1.7	462
نسبة النمو	-28%	32%	-36%	-22%	10%	48%	26%	54%	-1%	6%	4%
2004	51.3	19.7	67	42.9	6.2	413	7.3	12.2	1.5	3.4	624.5
نسبة النمو	65%	-22%	48%	1.62%	15%	35%	16%	-50%	-0.25%	1%	35%
2005	58.5	26.8	90	47.3	14.9	320.8	7.4	55.4	1.5	0.9	623.5
نسبة النمو	15%	36%	36%	10%	1.40%	-22%	1%	3.54%	0%	-0.74%	-0.10%
متوسط معدل النمو	3.30%	64%	18.50%	18.30%	13.50%	63.90%	16.60%	41.40%	219%	13.90%	16.90%

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية - تقارير سنوية أعداد مختلفة

جدول رقم(6)

نسب الصادرات إلى المبيعات في المدن الصناعية

السنة	الصادرات في المدن الصناعية مليون دينار	المبيعات في المدن الصناعية مليون دينار	نسبة الصادرات إلى المبيعات في المدن الصناعية مليون دينار	المستوردات مليون دينار	نسبة الصادرات في المدن الصناعية إلى المستوردات	الصادرات الوطنية مليون دينار	نسبة الصادرات في المدن الصناعية إلى الصادرات الوطنية
1996	178	343	51.90%	3044	5.90%	1040	17.20%
1997	219	363	60%	2909	7.60%	1067	20%
1998	164	439	37.40%	2718	6%	1046	15.70%
1999	221	447	49.50%	2643	8.40%	1017	21.80%
2000	321	547	58.70%	3259	9.90%	1081	29.70%
2001	361	624	57.90%	3454	10.50%	1352	26.70%
2002	445	728	61.20%	3559	12.50%	1557	26.70%
2003	462	705	65.60%	4072	11.40%	1675	28.60%
2004	624.5	911	68.50%	5763	10.90%	2334	26.80%
2005	643.5	783	79.70%	7443	8.40%	2570	24.30%

المصدر 1- نشرة البنك المركزي الأردني الشهري نيسان 2005

2- مؤسسة المدن الصناعية الأردنية - تقارير سنوية أعداد مختلفة

ملحوظة : تم احتساب النسبة بقسمة الصادرات في المدن الصناعية على مبيعاتها كما تـم احتـساب النـسبة بقسمة الصادرات في المدن الصناعية على الصادرات الوطنية

ز-بلغ حجم المبيعات القائمة في مدينة الحسين بن عبد الله الثاني الـصناعية لعـام 2004 حوالي 121.5 مليون دينار مقارنة مع 80 مليون دينار في عـام 2003 وبزيادة نسبتها 51% فيما بلغت نسبة الصادرات للمبيعات في كل من العـامين 100%.

ح-بلغ إجمالي حجم المبيعات للصناعات القائمة في مدينة الحسن الـصناعية لعـام 2004 حوالي 306 مليون دينار, صدر منها حوالي 294 مليون دينار للأسواق الخارجية أي حوالي 96% من إجمالي مبيعات المدينـة, وشـكلت الـصناعات النسيجية والقطنية حوالي 280 مليون دينار من مبيعات المدينـة لـنفس العـام, وبنسبة تصدير 100%.

ط-بلغ حجم مبيعات قطاع الصناعات النسيجية لعام 2005 حوالي 345.8 مليـون دينار تشكل ما نسبته 44% من إجمالي مبيعات المدن الصناعية صـدر منهـا

حوالي 320.8 مليون دينار للأسواق الخارجية تشكل ما نسبته 93% من حجم مبيعات نفس القطاع وأكثر من 51% من إجمالي صادرات المدن الصناعية.

ك- بلغت صادرات المدن الصناعية المؤهلة في القطاع النسيجي حوالي 245 مليون دينار تشكل ما نسبته 68% من إجمالي صادرات المملكة في القطاع النسيجي والبالغة 359 مليون دينار لعام 2005.

ل- بلغت صادرات الصناعات المؤهلة في المدن الصناعية حوالي 340.5 مليون دينار تشكل ما نسبته 55% من صادرات المدن الصناعية والبالغة 624.5 مليون دينار لعام 2004 (مؤسسة المدن الصناعية , تقارير سنوية مختلفة).

وتعد الصادرات مصدرا مهما وبخاصة في الدول النامية وذلك لما تحققه الصادرات من تدفق للعملات الصعبة الى الاقتصاد الوطني وتخفيض للعجز في الميزان التجاري وتقليل المستويات البطالة ورفع من المستوى المعيشي للأفراد وهنا تظهر أهمية دراسة مدى مساهمة المدن الصناعية الأردنية في الصادرات الوطنية ومدى آثارها على الميزان التجاري الأردني.

أولا : مساهمة صادرات المدن الصناعية في إجمالي الصادرات الوطنية

تعد الصناعة الأردنية مفتاح عملية التصدير, وآي تحسن يطرأ على الصناعة يعود بالفائدة على التصدير, وعلى الاقتصاد الأردني بشكل عام, وقد تطورت الصناعة الأردنية وخاصة في المدن الصناعية الأردنية في الفترة الأخيرة حتى أصبحت صادرات المدن الصناعية تشكل اكثر من (51%)من حجم مبيعاتها وحوالي (17.2%) من حجم الصادرات الوطنية لعام 1996, وقد ارتفعت هذه النسبة عام 1997؛ لتشكل أكثر من(60%) من حجم المبيعات للمدن الصناعية وحوالي (20%) من حجم الصادرات الوطنية كما يظهر الجدول رقم (6) ويعزى ارتفاع حجم الصادرات في المدن الصناعية إلى مجمل الصادرات الوطنية إلى التوسعة في بعض الصناعات القائمة, وإقامة العديد من الصناعات الجديدة والى تراجع صادرات الصناعات التعدينية, وفي عام 1998 تراجعت صادرات المدن الصناعية إلى اقل من (38%) من حجم المبيعات وحوالي (15.7%) من حجم الصادرات الوطنية؛ ويعزى ذلك لانخفاض الإنتاج في بعض الصناعات التصديرية

مثل الصناعات الغذائية والهندسية والكيماوية نتيجـة لإغـلاق بعـض الـشركات المتخصصة في هذه الصناعات لمصانعها في مدينه عبد الله الثـاني بـن الحـسين الصناعية, وانتهاء الفترة المسموح بها للإنتاج دون أي ضرائب وفـي عـام 2000 آخذت صادرات المدن الصناعية بالانتعاش من جديد بعـد تأهيـل مدينـه الحـسن الصناعية عام 1998 وافتتاح مدينه الحسين بن عبد الله الثاني الصناعية المؤهلة عام 2000 حيث شكلت الصادرات أكثر من 79% من حجم المبيعات وحوالي (25%) من حجم الصادرات الوطنية لعام 2005 وهذه النسب تبين أهمية المدن الصناعية في عملية التصدير.

ثانيا : مساهمة صادرات المدن الصناعية في الميزان التجاري الأردني

ساهمت صادرات المدن الصناعية في تخفيض العجز في الميزان التجـاري, وتقليل من الاعتماد على القروض, والمساعدات الأجنبية من خلال ما تـوفره مـن عملات صعبة للاقتصاد الوطني, حيث بلغت صادرات المـدن الـصناعية حـوالي (178) مليون دينار. وتشكل ما نسبته (5.9%) من حجم المستوردات عـام 1996 أخذت هذه النسبة بالنمو خلال فترة الدراسة حتى بلغ حجم صادرات المدن الصناعية حوالي (321)مليون دينار عام2000 تشكل ما نسبته (9.9%) من حجم المستوردات المتزايد أيضا على نحو كبير وسريع وبقى حجم صادرات المدن الـصناعية ينمـو بمعدل اكبر من معدل نمو المستوردات, وشكلت الصادرات في المدن الصناعية مـا نسبته (12.5%) من حجم المستوردات عام 2002 وهو مؤشر على تنـامي حجـم الصادرات للمدن الصناعية, والتي لعبت دورا كبيرا وبارزا في تضييق الفجوة فـي الميزان التجاري الأردني, خاصة بعد أن أصبحت تساهم بأكثر مـن (10%) مـن حجم المستوردات خلال السنوات القليلة الماضية كما يظهر الجدول (6) إن التقـدير الدقيق لأثر المدن الصناعية على الميزان التجاري يتطلـب فـضلا عـن معرفـة صادراتها, معرفة حجم المستوردات لهذه المدن, إلا أن الإحصاءات غير متوفرة في هذا المجال مما شكل عائقا كبيرا أمام تقدير أثر المدن الـصناعية علـى الميـزان التجاري الأردني .

5.4 مؤشر العمالة في المدن الصناعية

تعد المدن الصناعية من أكبر التجمعات الصناعية في القطاع الصناعي الأردني ومن أهم مصادر استخدام القوى العاملة, وقد استخدمت المدن الصناعية ومنذ إنشائها القوى العاملة وبشكل واسع، وكانت هذه المدن وما زالت تستقطب أعدادا كبيرة من الأيدي العاملة، وبذلك تساعد على الحد من مشكلة البطالة في المملكة, حيث استطاعت المدن الصناعية استقطاب أكثر من42641 عاملا وعاملة عام 2005, أغلبهم من العاملين في قطاع الصناعات النسيجية والملبوسات الجاهزة والذي بلغ عددهم 26873 عاملا, وشكلت العمالة في المدن الصناعية أكثر من 23% من حجم العمالة في القطاع الصناعي الأردني عام2003 كما يظهر الجدول (7)، وهي نسبة مرتفعة تساهم و إلى حد كبير في معالجة مشكلة البطالة بالأردن.

أخذ حجم العمالة ينمو على نحو تصاعدي في المدن الصناعية خلال الفترة (1996– 2005) وخاصة بعد عام 2000, والذي شهد أكبر معدل نمو بعدد العمالة إذ بلغ (46%) عن عام 1999 بفعل الزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات الأجنبية خلال هذا العام, وزاد حجم العمالة في المدن الصناعية بمعدل نمو7% بالمتوسط, فقد ارتفع عدد العمالة في قطاع الصناعات النسيجية بمعدل 33% بالمتوسط تلاه قطاع الصناعات الدوائية بمعدل نمو (10.4%) بالمتوسط كما يظهر الملحق أ جدول (4) .

أما من حيث توزيع العمالة على جنسية الشركات , فقد احتلت الشركات الأجنبية المرتبة الأولى بعدد عمالة بلغ حوالي (14842) عاملا تشكل ما نسبته (34.8%) من حجم العمالة في المدن الصناعية, تلاه الشركات الأردنية بحجم عمالة بلغ حوالي (13153) تشكل ما نسبته (30.8) في حين لم تشكل الشركات العربية إلا نسبة ضئيلة ا تتجاوز(3%) من حجم العمالة في المدن الصناعية لعام 2005, وهذا يشير إلى ضعف الاستثمارات العربية في المدن الصناعية, مما يتطلب بذل المزيد من الجهد والوقت لدى الجهات المسؤولة وذات العلاقة لإعطاء هذا النوع من الاستثمار أهمية خاصة لأجل تشجيعه على التوسع في استثماراته في الأردن وداخل المدن الصناعية.

وحصل اكبر معدل نمو بعدد العمالة من حيث نوعية الاستثمار في الاستثمارات الأجنبية, والتي ارتفع فيها عدد العمالة بشكل كبير وبارز من 59 عامل عام 1996 الى اكثر من 14842 عامل عام 2005 بمعدل نمو 253% بالمتوسط كما يظهر الملحق (أ) جدول (5), وهي نسبة مرتفعة جدا وترجع الى تأهيل مدينة الحسن الصناعية عام 1998 مما شجع المستثمرين الأجانب على التوسع في مشاريعهم المقامة أصلا, وإنشاء العديد من المشاريع الجديدة المؤهلة, ثم جاءت الاستثمارات العربية الأجنبية بمعدل نمو 129% بالمتوسط واقل معدل نمو بعدد العمالة حدث في الاستثمارات الأردنية إذ لم يتجاوز معدل النمو 1.8 % بالمتوسط وهذا يعني ان المشاريع المؤهلة هي في الغالب مشاريع أجنبية.

ومن حيث الأهمية النسبية في توفير فرص العمل في القطاعات الصناعية المختلفة ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الصناعات النسيجية من 15.7% عام 1996 لأكثر من 63% لعام 2005 وكان هذا الارتفاع على حساب جميع القطاعات الصناعية الأخرى والتي انخفضت فيها الأهمية النسبية في توفير فرص العمل وكان اكبر انخفاض قد طرأ على الصناعات الهندسية حيث انخفضت أهميتها النسبية في توفير فرص العمل من 26.2% عام 1996 الى حوالي 9.2% كما انخفضت الأهمية النسبية في توفير فرص العمل لقطاع الصناعات الغذائية من 14.5% الى 6.5% خلال نفس الفترة السابقة كما يظهر الملحق (أ) جدول (4) .

تختلف المدن الصناعية الأردنية في إعداد العمالة المحلية والوافدة فيها كما يظهر الملحق أ جدول 6. فبينما يرتفع عدد العمالة المحلية في مدينة عبدالله الثاني بن الحسين إلى حوالي 93% من مجموع العمالة, ينخفض حجم العمالة المحلية في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية إلى(54%) وفي مدينة الحسن الصناعية إلى 53% ويعود هذا التفاوت بنسبة العمالة المحلية بين المدن الصناعية المختلفة إلى حجم الاستثمار الأجنبي في كل منها ,فالاستثمار الأجنبي في مدينة عبدالله الثاني بن الحسين الصناعية لا يتجاوز مليون دينار بينما في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية يشكل(100%) وفي مدينة الحسن الصناعية يشكل هذا الاستثمار اكثر من(42%) من استثمارات المدينة ويميل الاستثمار الأجنبي في الغالب إلى استخدام

الأيدي العاملة الوافدة أكثر من العمالة المحلية وذلك لانخفاض أجر العمالة الوافـدة ومعدل دوران عمل أقل من مثيلتها المحلية, وهذا يبدو واضحا في مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية والتي يعمل بها 6 شركات جميعها أجنبية, وقد بلـغ نـسبة العمالة الوافدة فيها حوالي (46%) ويبدو الأمر مختلف في مدينة عبدالله الثاني بـن الحسين حيث لا تتجاوز نسبة العمالة الوافدة(7%) وبالتالي نلاحظ زيـادة العمالـة الوافدة كلما ازداد عدد الشركات الأجنبية في المدن الصناعية .

جدول رقم (7)

نسبة عدد العمالة في المدن الصناعية إلى مجموع عدد العمالة في القطاع الصناعي الاردني

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
عدد العاملين في القطاع الصناعي الأردني	135765	138950	142667	142036	143282	149649	154788	146741	155845	173987
عدد العاملين في المدن الصناعية الأردنية	14530	15338	15599	17796	19791	28904	32215	33721	37186	39763
نسبة العمالة في المدن الصناعية إلى العمالة في القطاع الصناعي الأردني	10.70%	11%	11%	12.60%	13.80%	19.40%	21%	23%	23.80%	22.90%

المصدر 1- وزارة العمل - دائرة الدراسات , تقارير سنوية مختلفة .

2- مؤسسة المدن الصناعية الأردنية تقارير سنوية أعداد مختلفة (1995 - 2004)

ملحوظة : تم احتساب النسبة بقسمة عدد العمالة في المدن الصناعية على مجموع العمالة فيا لقطاع الـصناعي الأردني .

الفصل الخامس
مناقشة النتائج والتوصيات

1.5 مناقشة النتائج

يتناول هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة التي تهدف إلى التعرف على اثر المدن الصناعية الأردنية في الاقتصاد الأردني، وفيما يلي عرضاً لنتائج الدراسة:

1. أثر عدد الشركات والاستثمار والعمالة في الناتج المحلي الإجمالي:

لقد تم تقدير النموذج التالي من أجل التعرف على أثر عدد الشركات والاستثمار والعمالة في الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم تقدير النموذج من خلال استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتنبؤ بمدى مساهمة وجود المدن الصناعية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي:

$$Y= B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3+U. \quad (1)$$

حيث أن :

Y: الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع).

B_0: الثابت.

$B_1, B_2, B_3,$ معلمات النموذج التي سيتم تقديرها.

المتغيرات المستقلة:

X_1: عدد الشركات.

X_2: حجم الاستثمار.

X_3: حجم العمالة.

U : حد الخطأ العشوائي .

$$Y= 4.430 + 0.281(X1) + 0.169 (X2) + 0.479 (X3). \quad (2)$$

T = (4.868) (2.500) (4.632)

SIG= (0.000) (0.021) (0.000)

F = 294.851 SIG = (0.000)

R = (98.8%) R^2 = (97.7%) (D.W) = (1.210)

تشير نتائج تقدير النموذج السابق إلى وجود أثر لوجود المدن الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي استنادا إلى قيمة (F) المحسوبة البالغة (294.851) , وهي معنوية إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.01$)، كما يتضح من نتائج تقدير النموذج السابق أن أبعاد المتغير المستقل مجتمعة تفسر ما مقداره (97.7%) من التباين في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)، وتشير النتائج أيضا إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بالاستناد إلى قيمة (D.W) البالغة (1.210).

ولمعرفة أي من المتغيرات المستقلة (عدد الشركات والاستثمار والعمالة) قد دخلت في معادلة الانحدار، يتضح من معطيات النموذج السابق أن جميع المتغيرات المستقلة قد دخلت في معادلة الانحدار اعتماداً على قيمة (ت) المحسوبة البالغة على التوالي(4.868، 2.500، 4.632), وهي معنوية عند مستوى دلالة (α= 0.05). مما تقدم يتضح أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغيرات (عدد الشركات والاستثمار والعمالة) في الناتج المحلي الإجمالي, حيث يتضح أيضا وجود علاقة طردية بين هذه المتغيرات وبين الناتج المحلي الإجمالي.

2. أثر حجم المبيعات والصادرات في الناتج المحلي الإجمالي:

وفي نموذج ثاني تم تقدير أثر المبيعات والصادرات على الناتج المحلي الإجمالي ولم يتم إدخال هذين المتغيرين في النموذج السابق تلافيا لمشكلة التداخل الخطي وقد اتخذ النموذج الصيغة التالية:

$$Y= B_0 + B_1X_1 + B_2X_2+ U. \text{ - - - - - - - - - - } (3)$$

حيث أن :

Y: الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع).

B_0: الثابت.

B_1, B_2 معلمات النموذج التي سيتم تقديرها.

المتغيرات المستقلة:

X_1: حجم المبيعات.

X_2: حجم الصادرات.

U: حد الخطأ العشوائي .

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى أظهر التقدير النتائج التالية :

$$Y = 4.180 + 0.028(X1) + 0.017\,(X2). \quad (4)$$

T = (0.940) (3.575)

SIG= (0.375) (0.007)

F = 39.092 SIG = (0.000)

R = (95.2%) R^2 = (90.7%) (D.W) = (1.506)

تشير نتائج تقدير النموذج السابق إلـى وجـود تـأثير لمتغيـري المبيعـات والصادرات بصورة مجتمعة في الناتج المحلي الإجمالي اسـتنادا إلـى قيمـة (F) المحسوبة البالغة (39.092), وهي معنوية عند مستوى دلالـة (α = 0.01)، كمـا يتضح من نتائج تقدير النموذج السابق أن أبعاد المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر ما مقداره (90.7%) من التباين في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمـالي)، وتـشير النتائج أيضا إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بالاستناد إلى قيمة (D.W) البالغـة (1.506).

ولمعرفة أي من المتغيرات المستقلة (المبيعات والصادرات) قد دخلت في معادلة الانحدار، يتضح من معطيات النموذج السابق أن حجم الصادرات قد دخلـت فـي معادلة الانحدار استنادا إلى قيمة (ت) المحسوبة البالغة (2.575) عند مستوى دلالة (α = 0.007) في حين بينت النتائج أن حجم المبيعات لم تدخل في معادلة الانحدار استنادا إلى قيمة (ت) المحسوبة البالغة (0.940) عند مستوى دلالة (α = 0.375) .

أ- **التحليل الإحصائي**:

تشير النتائج التي تم الحصول عليها من خلال الاختبارات الإحصائية التي تـم تطبيقها على تـأثير المتغيـرات الاقتـصادية مـن حجـم الاسـتثمارات وعـدد الشركات,وحجم العمالة, وحجم المبيعات والصادرات للمدن الصناعية فـي النـاتج المحلي الإجمالي, بان بعض هذه المتغيرات ذات تأثير قوي فـي النـاتج المحلـي الإجمالي, والبعض الأخر جاءت تأثيراتها ضعيفة.

1- اظهر التحليل تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغيرات (حجم الاستثمار عدد الشركات والعمالة في الناتج المحلي الإجمالي), ويعزى ذلك إلى الزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات خلال فترة الدراسة والتي تجاوزت الضعف وبمعدل نمو سنوي(9%) ورافق الزيادة بحجم الاستثمارات زيادة بعدد الشركات وبمعدل نمو سنوي (2.8 %) وزيادة أيضا في حجم العمالة تجاوز نسبة 7% سنويا مما رفع من مساهمة المدن الصناعية في توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة وكل العوامل السابقة ساعدت و إلى حد كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي الأردني.

2- كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغير حجم الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي, وعدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لمتغير حجم المبيعات في الناتج المحلي الإجمالي ويعزى ذلك لوجود ترابط قوي بين متغير حجم المبيعات ومتغير حجم الصادرات وكون الصادرات جزء من المبيعات أما ظهور أثر متغير حجم الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي فيعزى ذلك إلى النمو المضطرد في حجم الصادرات خلال فترة الدراسة, حيث ارتفع حجم الصادرات بمعدل نمو يفوق 16.8% سنويا وشكلت هذه الصادرات أكثر من 25% من حجم الصادرات الوطنية, وهذه الزيادة الكبيرة بحجم صادرات المدن الصناعية هي حصيلة تأهيل العديد من الصناعات في المدن الصناعية المؤهلة التابعة إلى مؤسسة المدن الصناعية الأردنية.

ب- التحليل الوصفي:

1- تتمتع مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بمقدرة متميزة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إليها , لما توفرها من بنية تحتية مناسبة للصناعة وحوافز مميزة لتهيئة مناخ مناسب للاستثمار في المدن الصناعية القائمة في المملكة حيث ارتفع حجم الاستثمار في المدن الصناعية من 569.1 مليون دينار عام 1996 الى أكثر من (1178) مليون دينار في نهاية عام 2005 وبمعدل نمو سنوي 9% خلال الفترة(1996 – 2005).

2-تقدم المدن الصناعية المؤهلة التابعة لمؤسسة المدن الصناعية حوافز و تسهيلات تصديرية للصناعات المؤهلة بدرجة عالية مقارنه بتلك المقدمة من قبل المـدن الصناعية الأخرى الأمر الذي أدى الى النمو المضطرد في جذب الاسـتثمارات إليها وخاصة الأجنبية منها حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية في مدينتي الحسن والحسين الصناعيتين اكثر من (145) مليون دينار في حين لم يتجاوز الاستثمار الأجنبي في مدينه عبدالله الثاني بن الحسين الصناعية المليون دينار أردني حتى نهاية عام 2005.

3-استطاعت المدن الصناعية من خلال استقطاب الاستثمارات إليها ان توفر اكثـر من 39760 فرصة عمل لعام 2004 مما جعلها تساهم بأكثر من (23%) مـن فرص العمل المتوفرة في القطاع الصناعي الأردني.

4- لم تستطع المدن الصناعية جذب عدد كبير من رؤوس الأموال العربيـة إليهـا وخاصة بعد عام 1999 حيث أخـذت هـذه الاسـتثمارات بالانخفـاض فـي الأعوام2000 - 2003وذلك بسبب تفضيل المستثمرين العرب للاستثمار فـي بلادانهم وخاصة الخليجين منهم لتشابه حوافز وتسهيلات المدن الصناعية المقدمة لهم مع الحوافز التسهيلات المقدمة لهم في بلادانهم فضلا عن عدم تركيز جهـود إدارة المؤسسة على التسويق والترويج الإقليمي بالشكل المطلوب .

5-تقع اغلب الاستثمارات الأجنبية في المدن الـصناعية فـي قطـاع الـصناعات النسيجية وهي في معظمها صناعات مؤهلة مما جعل صادرات القطاع النسيجي تتجاوز 413 مليون دينار أردني لعام 2004 تشكل ما يزيد على(66%) مـن حجم صادرات المدن الصناعية.

6- ساهمت المدن الصناعية في تضييق الفجوة في الميزان التجاري الأردني مـن خلال زيادة مساهمتها في الصادرات الوطنية والتي شكلت نسبة 26.7% مـن حجم الصادرات الوطنية لعام 2002 واكثر من 12% من حجم المـستوردات الكلي للأردن لنفس العام.

7- كان النصيب الأكبر من الاستثمارات في المدن الصناعية للمستثمرين الأردنيين بنسبة (52.3%) ثم تأتى الاستثمارات الأجنبية بنسبة (12.4%) ثم الاسـتثمار

الأردني العربي بنسبة(9.2%) لعام 2005 وحدث اكبر معدل نمو في الاستثمارات الأجنبية بنسبة (52%)بالمتوسط خلال فترة الدراسة بينما لم يتجاوز معدل النمو بالاستثمارات الأردنية (5.5%) بالمتوسط لنفس الفترة .

8- احتل قطاع الصناعات النسيجية المرتبة الأولى بحجم استثمار بلغ (303) مليون دينار تشكل ما يزيد على (25%) من حجم الاستثمارات في المدن الصناعية لعام 2005 ثم يأتي قطاع الصناعات الغذائية بحجم استثمار بلغ (184.03) مليون دينار تشكل ما نسبته (15.6%) من الاستثمار الكلي للمدن الصناعية.

9-شهدت المدن الصناعية ازدياد في عدد الشركات العاملة فيها حيث بلغ عدد تلك الشركات 393 شركة عام 1996 وازدادت لتصبح 503 شركة عام 2005 بمعدل نمو سنوي قدره 2.8 % سنويا وشكلت الصناعات النسيجية 20% من مجموع تلك الشركات تلاها قطاع الصناعات الهندسية بنسبة 19%.

10- شكلت العمالة المحلية في مدينه عبدالله الثاني بن الحسين الصناعية حوالي 93% من مجموع العمالة في المدينة بينما لا تتجاوز حجم العمالة المحلية في مدينة الحسن الصناعية 53% وفي مدينه الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية 54% ويعود سبب الاختلاف بهذه النسب الى نوع الاستثمار في كل مدينة ففي مدينه الحسن الصناعية تشكل الاستثمارات الأجنبية اكثر من 42% من مجموع الاستثمارات في المدينة, وفي مدينة الحسين بن عبدالله الثاني تشكل الاستثمارات الأجنبية 100% وفي مدينه عبدالله الثاني بن الحسين الصناعية لا يتجاوز الاستثمار الأجنبي المليون دينار.

11- تطورت صادرات المدن الصناعية خلال الفترة(1996– 2005) بمعدلات عالية إذ ارتفعت من 178 مليون دينار عام 1996 مشكلة نسبة 17.2% من إجمالي الصادرات الوطنية الى 623.5 مليون دينار عام 2005 وبنسبة 24.3% من إجمالي الصادرات الوطنية.

12- ارتفعت نسبة الصادرات الى المبيعات في المدن الصناعية خلال الفترة (1996– 2005) من 51.9% عام 1996 الى حوالي 79.7% عام 2005.

2.5 التوصيات:

1- قيام الحكومة بدعم وإنشاء مدن صناعية أخرى في مختلف أقاليم ومحافظات المملكة وتوفير المقومات الأساسية لنمو الصناعات المختلفة في هذه المـدن والعمل على تخفيض الضرائب بهدف تـشجيع أصـحاب الأمـوال علـى الاستثمار في المدن الصناعية .

2- العمل على توفير كوادر فنية متخصصة للقيام بدراسة السلع من حيث إمكانية دخولها للأسواق المختلفة, ومحاولة تطويرها حتى تلقى القبول التـام لـدى المستهلكين في تلك الأسواق والتطلع باستمرار نحو آفاق تسويقية جديدة وعدم الاكتفاء بالأسواق التقليدية.

3- دعم وتشجيع الصناعات الإنتاجية المشتركة بين الشركات الوطنية في المدن الصناعية والشركات الأجنبية, حيث أن مثل هذه العملية الإنتاجية تساهم فـي نقل التكنولوجيا المتقدمة مما يؤدي الى الارتقاء بمستوى الصناعات المحليـة وتطوير سلعها نحو جودة عالية وخفض التكاليف الى المستوى المطلوب.

4- إعادة هيكلة الصناعة الأردنية والتحول من صناعات تقليدية الى صـناعات متجددة, وذلك من خلال تنويع الصناعات الأردنية حتى يمكـن تجـاوز أي مشكلة تحدث في السوق الإقليمية أو العالمي لبضاعة أو صنف معين.

5- تشجيع ودعم إقامة الصناعات التي يحتاجها السوق المحلي لسد حاجات هـذا السوق من السلع الصناعية التي يحتاجها وبالتـالي إحلالهـا مكـان الـسلع المستوردة وتشجيع ودعم كذلك الصناعات التي تمكن منتجيها مـن الـدخول الى الأسواق الخارجية.

6- البحث والتطوير وهذا الأمر مكلف جدا لصناعة متطـورة و إجـراء عمليـة البحث والتطوير لابد من الاندماج بين الشركات في القطاع الصناعي الواحـد ففي دول العالم المتقدم تندمج الشركات الكبرى لتكون أقوى مما هي عليه وفي الأردن انفرد في مختلف القطاعات الصناعية, وهذا ليس في مـصلحة البلـد حيث آن للحكومة الأردنية ان تضع سياسة لها تشجع الشركات الصناعية فيها على الاندماج وتعطي لها حوافز مشجعة مقابل هذا الاندماج كما لابد ان يكـن

هنالك مشاريع مدروسة لتفيد المستثمر من هذه المشاريع بدلا مـن ان يقـوم باستثمارات في مشاريع مكرره وغير ذات فائدة اقتصادية للبلد.

7- إعفاء مدخلات ومستلزمات الإنتاج من الرسوم الجمركيـة, وإبقـاء حمايـة جمركية بقدر ما تسمح به الاتفاقيات الدولية واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من استيراد السلع البديلة للسلع المنتجة محليا.

8- إعطاء القطاعات الصناعية التصديرية تسهيلات وإعفاءات جمركية وضريبية إضافية تمكنها من زيادة إنتاجها وتقوية القدرة التنافسية لهـا فـي الأسـواق الخارجية وزيادة النشاط الحكومي باتجاه تسهيل إجـراءات تـصدير الـسلع الصناعية من خلال عمل اتفاقيات ثنائية مع الدول الأخرى للتبادل التجـاري من اجل زيادة تصدير السلع الصناعية.

9- الاهتمام بالتدريب وتطوير برامجه, لتوفير الأيدي العاملة المدربة بالأعـداد الكافية وإحلالها مكان العمالة الوافدة.

10- إعطاء الصناعات المحلية الأولوية فـي مـشتريات الحكومـة, حيـث ان المشتريات الحكومية من أكبر المحركات المنشطة للصناعة الوطنية.

11- التوسع في الصناعات المؤهلة لتشمل كافة القطاعات الصناعية في المـدن الصناعية بدل من تركز الصناعات المؤهلة في قطاع الصناعات النسيجية.

12- إجراء دراسات جدوى مسبقة للمشاريع الجديـدة, بهـدف التركيـز علـى المشاريع التي تخدم الاقتصاد الوطني.

13- تشجيع الشركات الأجنبية الرائدة في مجال التصنيع على فتح فـروع لهـا داخل المدن الصناعية, بهدف نقل التكنولوجيا المتقدمة الى الصناعة الوطنية.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية:

الديب، محمد، (1973م)، **المستعمرات الصناعية تخطيطاً وإنشاء**، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

التنير، سمير، (1978م) **تصميم أولي للمجمع الصناعي**، الطبعة الأولى، معهد الإنماء الصناعي بيروت.

محمود، محمد سيف، (1985م)، **المواقع الصناعية**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

الدباس، هاشم، (1981) **سياسة الأردن الصناعية**، الطبعة الأولى، عمان.

عبد الرحمن، عبد الله محمد, التنمية الصناعية في العالم الثالث دراسة ميدانية على منطقة الرسيل الصناعية بسلطة عمان، **مجلة العلوم الاجتماعية**.

كمشكى، محمد صالح، (1996)، عوامل نجاح المناطق الصناعية الحرة، تجربة المنطقة الحرة، جبل علي، **مجلة التعاون** عدد 43.

البدري، صباح صالح محمد، (1998)، الاستثمار الخاص والعوامل المؤثرة فيه في الأردن **مجلة آفاق اقتصادية**، مجلد رقم (19) العدد 74.

الحمداني، شيرين، (1991)، **مؤسسة المدن الصناعية الأردنية، دراسة تطبيقية للتوطن الصناعي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

فاطمة، عبدالكريم، (1996)، **مدينة سحاب الصناعية ودورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية, عمان، الأردن.

براجينا وآخرون، (1947)، **مشكلات التصنيع في البلدان النامية**، دار التقدم، موسكو.

الشبول، أحمد حسن،(2001)، **محددات الاستثمار في مدينة الحسن الصناعية في إربد** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

عبدالله عبد الباسط، (1995)، **النمو الصناعي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

المنبر الأردني للتنمية(2000)، **"حلقة نقاش"،** واقع الصناعة الأردنية مشكلاتها وآفاق تطورها عمان، الأردن.

دائرة الإحصاءات العامة، (2000-2005)، **النشرات الإحصائية السنوية**، نشرات متنوعة.

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية، قانون مؤسسة المدن الصناعية الأردنية رقم 95، لسنة 1985.

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية، **التقرير السنوي** (1991-2006)، أعداد مختلفة.

مؤسسة المدن الصناعية الأردنية، (1999)، **لمحة عامة**, عمان.

غرفة صناعة عمان,(2005)، **تقرير مجلس الإدارة** لعام.

وزارة العمل الأردنية, دائرة الأبحاث،(2000– 2005). **التقرير السنوي لأعوام متفرقة.**

وزارة الصناعة والتجارة، (2000)، **الإطار العام للسياسة الصناعية الوطنية،** البرنامج الوطني لتأهيل وتطوير قطاع الصناعة في الأردن،عمان، الأردن.

البنك المركزي الأردني،(1991-2005) **بيانات إحصائية سنوية**، عمان، الأردن للأعوام.

الحمارنة، مصطفى (1994), **الاقتصاد الأردني المشكلات والآفاق،** مركز الدراسات الإستراتيجية، مطابع الجامعة الأردنية, الأردن.

الساكت، مازن (2000) **ورقة عمل حول "واقع الصناعة الأردنية مشكلاتها وآفاق تطورها"** المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان.

ب- المراجع باللغة الإنجليزية:

Muncy.D.A (1954): Space for Industry, An Analysis of Sit Location Requireinents **Urban Land LIngtitute Technical Bulletin** No.23, Washington. D.C.

Bredo, W, (1960). **Industrial Estates**, Tool for Industrializations free press, Glencoe, I11.

Goss, A (1962): **British industry and Town Planning**, Fountain press ltd. London.

Logic, G (1952). "**Industry in Towns**", London.

United Nations Industrialization and Productivity, (1958). Bulletin I (New York),.

Weber, A, (1929). **Theory of the Location of Industry**: U. S.A. the University of Chicago Press.

Shekhar, A (1983). "**Industrial Location**, The Indian Experience". The word bank. U.S.A. Washington, D.C.

Losch, A. (1954). **The Economic of location'** U.S.A : New , Waven , Yale University Press.

Richardson , T, (1985). "**United kingdom industrial cities**". "Employment Gaszette Regional Trends ".

Robison,H. (1968). **Economic Geography**, London.

Bredo W. (1968). **The industrial Estate, Tool for Industrialization**, Sanford, Research institute , Unido, Industrial Estates " Europe , the Middle East, New York ,1.

الملحق (أ)

جداول تطور المتغيرات الصناعية من عدد الشركات, حجم الاستثمار,
حجم العمالة, حجم الصادرات وحجم المبيعات في المدن الصناعية الأردنية
خلال الفترة (1996 – 2005).

جدول رقم (1)

عدد الشركات حسب نوعية الاستثمار ومتوسط معدل نموها

السنة	استثمارات أردنية	استثمارات عربية	استثمارات أجنبية	استثمارات أردنية عربية	استثمارات أردنية أجنبية	استثمارات عربية أجنبية	استثمارات أردنية عربية أجنبية	المجموع
1996	308	36	2	29	11	2	5	393
1997	308	32	4	40	15	3	2	404
1998	317	36	6	39	18	4	3	323
1999	312	39	11	36	21	2	4	425
2000	300	52	20	40	13	12	4	440
2001	314	57	23	38	14	12	5	462
2002	322	60	23	36	15	11	5	472
2003	328	62	31	33	13	11	5	483
2004	317	63	39	35	14	10	5	483
2005	336	57	47	36	13	10	4	503
متوسط معدل النمو	15%	6%	45.50%	2.40%	4.80%	50.80%	0.40%	2.80%

المصدر - مؤسسة المدن الصناعية الأردنية

ملحوظة:تم احتساب متوسط معدل النمو من قبل الباحث

جدول رقم (2)

عدد الشركات وحجم الاستثمار والعمالة في المدن الصناعية

المؤهلة للأعوام 2000 - 2005

السنة	عدد المشاريع	حجم الاستثمار	عدد العمال	حجم الصادرات
2000	9	52.4	5652	94.6
2001	12	80.5	7705	167.5
2002	18	13.8	12828	245
2003	15	120.2	12925	292
2004	20	139.8	16487	340.5
2005	22	145.7	15970	281

مصدر : مؤسسة المدن الصناعية الأردنية

جدول رقم (3)

حجم الاستثمارات حسب نوعية الاستثمار و متوسط معدلات نموها

السنة	استثمارات أردنية	استثمارات عربية	استثمارات أجنبية	استثمارات أردنية عربية	استثمارات أردنية أجنبية	استثمارات عربية أجنبية	استثمارات أردنية عربية أجنبية	المجموع
1996	408	26.7	6.2	85.6	12.8	2	27.7	569
1997	569.5	29.3	17.3	135.5	18.5	19	30.9	820
1998	614.5	31.9	24.3	148	50.8	21.8	42.7	934
1999	651.4	84.9	27.8	128.7	60.9	21	64.3	1039
2000	606.3	78.4	67.2	153.1	62	42.8	68.2	1078
2001	650.2	74.2	117.6	124.6	76.5	42.4	74.5	1160
2002	710.5	66.5	97.4	90.8	80.6	42.4	78.8	1167
2003	655.7	65.2	105.5	168.3	73	42.5	79.8	1190
2004	572	80.6	133.9	176.6	88.7	48.4	100.8	1201
2005	616.6	80.4	146.1	109.5	83.9	59.7	81.8	1178
متوسط معدل النمو	5.50%	20%	52%	12.00%	10%	17.60%	18.90%	9.00%

المصدر - مؤسسة المدن الصناعية الأردنية - تقارير سنوية

ملحوظة تم احتساب متوسط معدل النمو من قبل الباحث

جدول رقم (4)

العمالة في المدن الصناعية الأردنية حسب القطاعات الصناعية

القطاعات الصناعية	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل متوسط النمو
الصناعات الغذائية	2234	1924	2040	2155	2394	2523	2572	2786	2701	2793	2.70%
الصناعات الدوائية	732	939	1028	1156	1173	1497	1399	1506	1490	1707	10.40%
الصناعات البلاستيكية والمطاطية	1565	1653	1996	1885	2187	2225	2134	2125	1902	2112	5%
الصناعات الكيماوية	1439	1538	1596	1501	1651	1430	1483	1588	1598	1740	2.40%
الصناعات النسيجية والقطنية	2417	3006	4300	6311	13426	17409	20233	22233	25331	26873	33.60%
صناعة الأثاث والمطابخ	813	733	804	803	846	838	776	1052	1044	1001	3.20%
الطباعة والورق والتغليف	1743	1785	1736	1517	1950	1960	1933	2158	2097	2133	3%
الصناعات الجلدية	113	56	372	1159	1946	926	56	68	64	64	74.80%
الصناعات الانشائية	260	250	303	260	230	297	272	279	265	291	2.40%
الصناعات الهندسية	4022	3715	3621	3044	3101	3110	2863	3391	3391	3927	1.80%
المجموع	15338	15599	17796	19791	28904	32215	33721	37186	39883	42641	7%

المصدر مؤسسة المدن الصناعية تقارير سنوية مختلفة

ملحوظة : تم احتساب متوسط معدل النمو من قبل الباحث

جدول رقم (5)

العمالة حسب نوعية الاستثمار في المدن الصناعية الأردنية ومتوسط معدل نموها

تصنيف الاستثمار	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	معدل متوسط النمو
استثمارات أردنية	11500	11500	12022	11392	13233	12129	12291	13699	12333	13153	1.80%
استثمارات عربية	1218	474	528	565	1327	1354	1375	1585	1102	1248	10.60%
استثمارات أجنبية	59	59	1058	1196	7090	7675	8612	10904	13910	14842	253%
استثمارات أردنية عربية	1613	2002	1967	1778	2088	1872	1610	1681	2040	2183	4.30%
استثمارات أردنية أجنبية	469	1218	1588	4465	4338	8271	8831	8224	9389	9934	53.40%
استثمارات عربية أجنبية	20	216	418	280	521	452	463	473	489	685	129%
استثمارات اردنية عربية أجنبية	459	130	215	115	307	462	620	620	620	596	21.60%
المجموع	15338	15599	17796	19791	28904	32215	33721	37186	39883	42641	7%

المصدر مؤسسة المدن الصناعية تقارير سنوية لإعوام مختلفة
تم احتساب متوسط النمو من قبل الباحث

جدول رقم (6)

أعداد العاملين الأردنيين والوافدين حسب المدن الصناعية

المدن الصناعية	عدد المصانع	عدد العاملين الاجمالي	عدد العاملين الأردنيين	عدد العاملين الوافدين	نسبة العاملين الأردنيين إلى العدد الاجمالي
مدينة عبدالله الثاني بن الحسين / عمان	398	16161	15029	1132	93%
مدينة الحسن الصناعية / اربد	92	22035	11679	10356	53%
مدينة الحسين بن عبدالله الثاني الصناعية/الكرك	6	4195	2267	1928	54%
مدينة العقبة الصناعية الدولية	5	250	147	103	59%
المجموع	501	42641	29122	13519	68.30%

المصدر 1- وزارة العمل دائرة الدراسات والأبحاث
2- مؤسسة المدن الصناعية الأردنية
ملحوظة : تم احتساب النسبة بقسمة عدد العاملين الأردنيين على إجمالي العمالة في المدن الصناعية.